وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

versité de Mohamed Boudiaf
ulté des Sciences
nomiques. Commerciales et des

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية

الرقم: /2025

المسيلة في: 2025/06/16

محضر مناقشة مذكرة ماستر أكاديمي

في يوم: الاثنين الموافق لـ: 2025/06/16 وعلى الساعة: 08:00 بالقاعة: E05

ناقش الطالب(ة): لسوالي عمار تاريخ ومكان الميلاد:

علنا مذكرة تخرج، تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

بعنوان:
استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2024)

أمام لجنة المناقشة الآتية:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الرتبة	الصفة	الإمضاء
وصمة صيقلي	أستاذ محاضر ب	رئيسا	
فضيلة صيقور	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا	
وصمة مستير	أستاذ محاضر ب	مناقشا	

وبعد المناقشة العلنية والمداولات السرية، قررت اللجنة ما يلي: (قبول/رفض) المذكرة:

قبول المذكرة مع اجراء بعض التعديلات

كما قررت منح العلامة: 16 /20، بالأحرف: ستة عشر

بتقدير: جيد

رئيس القسم

جامعة محمد بوضياف المسيلة
رئيس قسم
العلوم الاقتصادية

سراي صالح
أستاذ محاضر - ب

ملاحظة: يحرر محضر المناقشة في نسختين

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم إقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالب:

❖ **سوالي عمار**

تحت عنوان:

إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

لجنة المناقشة:

ميهوبي فطيمة	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
صيفور فضيلة	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
مشتر فطيمة	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني وهنا على وهن

وتعبا على تعب الغالية الحنون بارك الله لك في صحتك وعمرك ورزقك الجنة

إلى من رحل عن الدنيا وبقي دعاؤه يسكن أعماقي ...

إلى روح والدي الطاهرة، رحمك الله رحمةً واسعة، وجعل مثواك الجنة،

لولاك بعد الله ما كنت وصلت إلى هذا المقام...

فلك مني هذا الجهد، وفاءً ودعاءً وامتنانًا .

إلى إخوتي الى عائلتي كلها ..

وإلى كل من ساندنا في مشوار دراستنا.

سوالي عمار

شكر وتقدير

اللهم إنا نسألك إيمانا دائما وقلبا خاشعا وعلما نافعا ونستعين

بعافيتك ونتجرع من علمك ونحمدك

على تسهيلك لطريقنا راجين منك العفو والمغفرة.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم" : من لم يشكر الناس

لم يشكر الله ومن أهدى الكم بمعروف

فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له."

وتطبيقا لهذا الحديث وعرفانا بالجميل نتقدم بالشكر

الجزيل إلى:

مشرفتي الفاضلة الأستاذة صيفور فضيلة،

على ما قدّمته لي من توجيهٍ كريم وملاحظاتٍ قيّمة،

وعلى دعمها المتواصل الذي كان له الأثر الكبير في إتمام هذا العمل العلمي

.

سوالي عمار.

فهرس المحتويات

الفهرس المحتويات:

العنـــــــــــــوان	الصفحة
إهداء	–
شكـــــــــر	–
فهرس المحتويات	–
الملخص	–
مقدمة	**أ – ث**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم و السياسة المالية	
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم	**3**
المطلب الاول: مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم	**3**
الفرع الأول: مفهوم التضخم	**3**
الفرع الثاني: أنواع التضخم	**5**
الفرع الثالث أسباب التضخم	**8**
المطلب الثاني: آثار التضخم والحلول المانعة لحدوث التضخم وسياسات علاجه.	**9**
الفرع الأول: آثار التضخم	**9**
الفرع الثاني: حلول علاج التضخم	**12**
الفرع الثالث: السياسات العلاجية للتضخم	**13**
المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية ودورها في الحد من ظاهرة التضخم	**15**
المطلب الأول: عموميات حول السياسة المالية	**15**

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية	15
الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية	17
الفرع الثالث: أهمية السياسة المالية	20
المطلب الثاني:أهم أدوات السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم	21
الفرع الأول: أدوات السياسة المالية	21
الفرع الثاني: إتجاهات السياسة المالية	23
الفرع الثالث: السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم	24
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	28
المطلب الاول: الدراسات السابقة المحلية	28
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية	31
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتأثير أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم	
تمهيد الفصل الثاني	37
المبحث الأول: واقع السياسة المالية والتضخم في الجزائر	38
المطلب الأول: النفقات العامة	38
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	44
المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	53
المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر	49
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التضخم في الجزائر	56
خلاصة الفصل الثاني	58
الخاتمة	60
قائمة المراجع	65

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
الجدول رقم (01): ملخص الدراسات السابقة المحلية	28
الجدول رقم (02): ملخص الدراسات السابقة الأجنبية	31
الجدول رقم (03): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022	39
الجدول رقم (04): اهم المؤشرات الهيكلية من البيانات لتطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022	43
الجدول رقم (05): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022	44
الجدول رقم (06): تقديرات الإيرادات والنفقات الحكومية العامة في الجزائر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%)	49
الجدول رقم (07): معدل التضخم السنوي في الجزائر (%)	53

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
الشكل رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022	**40**
الشكل رقم (02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022	**46**
الشكل رقم (03): تقديرات الإيرادات والنفقات الحكومية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	**51**
الشكل رقم (04): تطور معدل التضخم السنوي في الجزائر (%)	**54**

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تبرز هذه الدراسة أن التضخم في الجزائر هو نتيجة لمشكلات هيكلية عميقة، ترتبط بشكل وثيق باعتماد الاقتصاد على العائدات النفطية وسوء إدارة السياسة المالية. إذ يؤدي التوسع في الإنفاق العام، خاصة خلال فترات تراجع أسعار النفط، إلى تغذية الضغوط التضخمية، في ظل ضعف مرونة السياسة المالية وقلة تنويع مصادر الإيرادات. وتشير الدراسة إلى أن الأدوات المالية وحدها غير كافية لاحتواء التضخم، ما يستدعي إصلاحات هيكلية شاملة لتعزيز الإنتاج المحلي، وتنويع الاقتصاد، وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام قائم على سياسات مالية ونقدية متكاملة

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة المالية، النفقات العامة، الايرادات العامة.

Abstract :

This study highlights that inflation in Algeria is the result of deep structural problems closely linked to the economy's dependence on oil revenues and poor fiscal policy management. Expansion in public spending, especially during periods of declining oil prices, fuels inflationary pressures, given the limited flexibility of fiscal policy and the lack of diversification of revenue sources. The study indicates that fiscal tools alone are insufficient to contain inflation, calling for comprehensive structural reforms to boost domestic production, diversify the economy, and achieve sustainable economic stability based on integrated fiscal and monetary policies.

Keywords: Inflation, fiscal policy, public expenditures, public revenues.

مقدمة عامة

مقدمة:

يُعتبر التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالتحولات الهيكلية في الاقتصاديات المعاصرة، وهو قضية نقدية معقدة تؤثر بعمق على الأداء الاقتصادي الكلي. فهو لا يقتصر على ارتفاع الأسعار فقط، بل يعكس اختلالات هيكلية تمس النظام الإنتاجي والمالي، وتترتب عنه آثار سلبية على العدالة الاجتماعية، والاستقرار النقدي، وثقة المجتمع بالمؤسسات الاقتصادية. كما يؤدي التضخم إلى تآكل قيمة النقود وتغير سلوك المستهلكين والمنتجين بشكل يضر بالادخار والاستثمار ويعيد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، وقد يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي إذا خرج عن السيطرة.

في مواجهة هذه التحديات، برزت السياسة المالية كأداة مركزية تستخدمها الحكومات لضبط الاختلالات الاقتصادية، خاصة التضخم، عبر التحكم في الإنفاق العام والإيرادات وإدارة الدين العام ضمن إطار يوازن بين الموارد والنفقات ويحقق العدالة. وتظهر التجارب أن نجاح هذه السياسة مرهون بمرونتها وكفاءتها وقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية.

في الجزائر، عرفت مستويات التضخم تقلبات حادة خلال العقود الأخيرة بسبب الاعتماد الكبير على عائدات النفط، والتوسع الكبير في الإنفاق العمومي، وضعف التنويع الاقتصادي، وهو ما يجعل دراسة أثر السياسة المالية على التضخم ضرورية لفهم تفاعلات الاقتصاد الوطني واقتراح حلول أكثر فعالية.

أولا: الإشكالية

تأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف تؤثر أدوات السياسة المالية للحد من ظاهرة التضخم في الجزائر في الفترة (2000-2022)؟** للإجابة على الإشكالية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم السياسة المالية وما هي أهم ادواتها؟
- ماهو واقع التضخم في الجزائر؟
- هل لأدوات السياسة المالية في الجزائر تأثير على معدلات التضخم؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة السالفة الذكر نطرح الفرضيات التالية:

- السياسة المالية تُعد من السياسات الاقتصادية الكلية الأساسية، وتتمثل أدواتها الرئيسية في الإنفاق العام والضرائب، وتُستخدم لضبط النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.
- معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2022) شهدت تذبذبًا واضحًا، نتيجة لتغيرات اقتصادية وهيكلية داخلية، وأخرى خارجية أبرزها تقلبات أسعار النفط.
- وجود علاقة تأثير ملموس بين أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومعدلات التضخم، بحيث تساهم هذه الأدوات – بدرجات متفاوتة – في الحد من تفاقم الظاهرة أو في زيادتها عند سوء التسيير.

ثالثا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية موضوع الدراسة في:

- ✓ تسلط الضوء على ظاهرة التضخم كإحدى القضايا الإقتصادية الحرجة التي تؤثر في إستقرار الإقتصاد الوطني ومعيشة المواطنين.
- ✓ تبرز دور السياسة المالية كأداة بديلة أو مكملة للسياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم.
- ✓ توفر إطارًا علميًا يساعد صانعي القرار في توجيه النفقات العامة والإيرادات بشكل أكثر فعالية لضبط الأسعار.
- ✓ تسد فجوة بحثية ناتجة عن قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين أدوات السياسة المالية والتضخم في الجزائر.
- ✓ تعزز الوعي المجتمعي والإقتصادي بأثر المالية العامة على القدرة الشرائية والإستقرار الإجتماعي.

- ✓ تسهم في تقييم فعالية السياسات الحكومية خلال فترة زمنية طويلة (2000–2022) من حيث تأثيرها على التضخم.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحديد الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة التضخم وأدوات السياسة المالية.
- ✓ تحليل أدوات السياسة المالية في الجزائر، وتشمل النفقات العامة، الإيرادات، والدين العام.
- ✓ دراسة العلاقة بين السياسة المالية والتضخم خلال الفترة 2000–2022 بإستخدام بيانات واقعية.
- ✓ تقييم مدى نجاعة تدخل الدولة المالي في التحكم في معدلات التضخم وإستقرار الأسعار.
- ✓ تقديم قراءة تحليلية لتطور المؤشرات المالية وربطها بالسياق الإقتصادي الجزائري.
- ✓ رصد وتحليل تطور المؤشرات المالية الكلية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.
- ✓ تقديم توصيات عملية لتوجيه السياسة المالية بما يساهم في إستقرار الأسعار.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

- غلبة الطرح النقدي في أدبيات معالجة التضخم، مما يستدعي إبراز الجانب المالي كمكمل أو بديل.
- الرغبة في إثراء النقاش حول فعالية الخيارات المالية للدولة الجزائرية بعيدًا عن المعالجات الكلاسيكية.
- تزايد الحاجة إلى توجيه الإنفاق العام في ظل تراجع الموارد البترولية.

سادسا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية** :الجزائر فقط .

- **الحدود الزمانية** :(2000-2022م).

سابعا: منهج الدراسة

تم إعتماد المنهج الوصفي والتحليلي ، أداة الوصف تمكننا في الجزء النظري من وصف كل الجوانب لظاهرة التضخم وكذا لأدوات السياسة المالية، وتحليل بيانات المتوفرة من بنك الجزائري تخص كل من ايرادات والنفقات ومعدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 الى 2022.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- ندرة الفضاءات المساعدة على الدراسة؛
- ندرة البحوث السابقة في الموضوع ضمن الإطار الجزائري؛
- عدم تطابق الإحصاءات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، والصادرة عن بنك الجزائر، وكذا وزارة المالية؛
- افتقادي لجهاز الحاسوب وخط شبكة الأنترنيت.

تاسعا: هيكل الدراسة

تتضمن هذه الدراسة هيكلًا متكاملًا مقسمًا إلى فصلين رئيسيين، يسبقهما تمهيد ويليهما خاتمة،يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم والسياسة المالية، حيث يبدأ بتحديد المفاهيم الأساسية للتضخم وأنواعه وأسبابه، ثم يُبرز آثاره المختلفة ويعرض الحلول الممكنة لتجنبه والسياسات العلاجية للحد منه. كما يشمل هذا الفصل مبحثًا خاصًا يوضح ماهية السياسة المالية وأدواتها ودورها في ضبط التضخم، إضافة إلى مبحث مخصص لاستعراض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية ذات الصلة. أما الفصل الثاني، فيركز على الجانب التحليلي، حيث يستعرض واقع السياسة المالية ومعدلات التضخم في الجزائر من خلال تتبع تطور النفقات والإيرادات العامة، مع تحليل مسار التضخم خلال فترة 2000-2022، وذلك في محاولة لفهم تأثير أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم داخل الإقتصاد الجزائري.

وتختتم الدراسة بخاتمة تلخص أهم النتائج والتوصيات المستخلصة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم و السياسسة المالية

تمهيد:

يُشكِّل التضخم الإقتصادي تحديًا بنيوياً يعصف بإستقرار الدول ويُهدِّد رفاهية المجتمعات، لا سيما في الإقتصادات النامية ذات الهياكل الإنتاجية الهشَّة والمرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية. وتكمن خطورته في كونه ظاهرةً مُتعددة الأوجه، تتداخل فيها العوامل النقدية والهيكلية والسياسية، مما يستدعي تبني سياسات إقتصادية فاعلة قادرة على إحتوائها. وفي هذا الإطار، تبرز "السياسة المالية" كأداة محورية بيد الحكومات للتأثير في المسار الإقتصادي الكلي، سواء عبر ضبط الإنفاق العام أو إعادة هيكلة الإيرادات أو إدارة الموازنات .

يأتي هذا الفصل ليرسم الإطار المفاهيمي المُتكامل لهاتين الظاهرتين (التضخم والسياسة المالية)، عبر ثلاثة مباحث رئيسية :

- **المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لظاهرة التضخم.**
- **المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية ودورها في الحد من ظاهرة التضخم.**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

وبذلك، يُشكِّل هذا الفصل اللبنة النظرية والأدبيات الأساسية التي تنطلق منها الدراسة لاستقصاء فعالية السياسة المالية الجزائرية في مواجهة التضخم، في ظل خصوصية اقتصاد ريعي يعاني من اختلالات هيكلية عميقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

التضخم هو آفة إقتصادية كبرى، يُشكل تهديدًا دائمًا للإقتصادات ويُعد علاجه أولوية قصوى. لا يُصبح مشكلة إلا عند تجاوز معدلاته الطبيعية. رغم تفسيرات المدارس الإقتصادية المتعددة وحلولها المقترحة، فإن السياسات الإنفاقية الحكومية المصممة للتنمية ومحاربة البطالة قد تُحدث آثارًا مختلفة على التضخم، ويمكن إستخدامها كأداة للتحكم به.وللتفسير أكثر تم تقسيم هذا المبحث إلى مبحثين:

- المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم.
- المطلب الثاني: آثار والحلول المانعة لحدوث التضخم وسياسات علاجه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم

يُعد التضخم من أكثر الظواهر الإقتصادية تعقيداً وتأثيراً على استقرار الدول، حيث يشكل ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار، مما يُضعف القوة الشرائية للنقود ويُخلّ بالتوازن الإقتصادي. وعلى الرغم من الإختلافات بين المدارس الإقتصادية في تعريفه، يتفق الجميع على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد، تظهر عبر أشكال مختلفة مثل تضخم الأسعار، وتضخم العملة، وتضخم الدخل، وتضخم الإئتمان. كما تتنوع أنواعه وفقاً لمعايير مختلفة، مثل درجة تدخل الحكومة، أو حِدَّته، أو مصدر الضغوط التضخمية. ويُعتبر فهم هذه المفاهيم الأساسية ضرورياً لتحليل أسباب التضخم وآثاره، ومن ثمَّ وضع السياسات المناسبة لمواجهته.

الفرع الاول : مفهوم التضخم

لقد سعى العديد من الإقتصاديين في دراسة ظاهرة التضخم بغية الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لها، لكن رغم هذا الاهتمام لا يوجد اتفاق بينهم بشأن تعريف موحد للتضخم.

إن تعريف التضخم مسألة جد معقدة، حيث يستعمل هذا المصطلح لوصف ظواهر متعددة كمايلي [1]:

[1] حكيمة بن علي، دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2016-1990) مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد02، الجزائر 2020، ص443

- التضخم في الأسعار: عندما ترتفع ألسعار إرتفاعا غير عادي وغير مألوف .
- التضخم في العملة: يشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق مما يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود .
- التضخم في الدخل أو جزء من الدخل: عندما ترتفع المداخيل النقدية لألفراد بشكل غير مألوف أو ارتفاع عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- تضخم الإئتمان المصرفي: أي إلفراط في حجم إلئتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لتمويل النفقات إلستثمارية، أو للقطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية.

إلا أن المعنى المتداول بكثرة بين جل المفكرين االقتصاديين هو أن التضخم" إلرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام لألسعار في دولة ما[1].

– كما إن أنصار النظرية الكمية يعرفون التضخم بأنه هو" زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو إرتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت ، و يعرف ايضا على أنه إنخفاض القوة الشرائية للنقود.[2]

– أما حسب كينز فإن التضخم هو "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل"[3]

أما الإقتصادي الشهير فيليبس يعتبر أن التضخم من ضروريات التنمية الاقتصادية ،فوجود نسبة محددة من التضخم تعتبر ضرورية لديمومة العجلة الاقتصادية واستمرارية دورانها ،وهو ما دعى العديد من الاقتصاديات الى التعايش مع نسبة معينة ومعقولة من التضخم[4].

[1] حكيمة بن علي، مرجع سابق، ص443

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، الاردن، 2000، ص163

[3] غازي حسن عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، مصر 2000، ص20

[4] حميد فرج الأعظمي ، الاثار الاقتصادية لرسالة التدبير لإيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي ،مجلة دراسات اقتصادية ،العدد 2 ،بيت الحكمة ،بغداد، العراق 2000 ، ص 67

عرفه كورتير "التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود باالنخفاض عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع.[1] "

و هناك من يعرف التضخم كظاهرة إقتصادية بإنه هو الإرتفاع المستمر في الأسعار،حيث تنشئ هذه الظاهرة من عدم التوافق بين نمو حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الوحدات الإقتصادية ونمو حجم السلع والخدمات المتاحة في السوق[2].

التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات مع مرور الوقت، وببساطة هو الكثير من المال يطارد القليل من السلع[3].

وفي الأخير نستنتج أن التضخم :"هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الناتج عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والذي يُحرِّكه توسع نقدي أو ضغوط طلبية أو تكاليفية، ويؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود".

الفرع الثاني : أنواع التضخم

هناك عدة أنواع من التضخم، إلا أن هذه الأنواع لست منفصلة عن بعضها البعض، بل هي مرتبطة ومتشابكة، حيث يمكن أن يتضمن نوع من التضخم نوعا أو أنواعا أخرى، كما أن حدوث أحد الأنواع قد يؤدي إلى حدوث أنواع أخر من التضخم ، وعلى العموم من تقسم التضخم إلى عدة أنواع مع الإستعانة ببعض المعايير التي تميز كل نوع مثل:

1. التمييز على أساس درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار
2. التمييز على أساس حدة التضخم
3. التمييز على أساس مصدر الضغوط التضخمة
4. التمييز على أساس القطاع

[1] بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون – الجزائر– ص17

[2] كمال البصري ،التضخم وأزمة الوقود عام 2006 م ،مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ،عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية،بغداد، العراق 2006 ، ص 9-11

[3] Foluso.A. Akinsola and Nicholas M.Odhiambo, Inflation and Economic Growth : A Review of the international literature, Comparative Economic Research, vol 20) 3 , 2017, Sciendo, p42

و فيما يلي سنعرض بصفة موجزة لأنواع التضخم وفقا لهذه المعايير على الترتيب[1]:

1. التمييز على أساس درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار:

أ. التضخم الطليق: نكون أمام ما يعرف بالتضخم الطليق أو المفتوح، إذا لم تتدخل الدولة في مجرى حالة التضخم التي يعيشها الإقتصاد القومي، وهذا النوع من التضخم ظهر أثره بصورة مباشرة في شكل الإرتفاع في الأسعار، ثم ينعكس في شكل إرتفاع في الأجور، وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناءا على إرتفاع الأسعار يدفع المستثمرن والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، وهذا بدوره يؤد إلى إرتفاع أسعار الحاجات الإستهلاكية.

ب. التضخم المكبوت: ويسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الإقتصاد المخطط والتي تهيمن الدولة فيها على الإقتصاد، وهذا النوع من التضخم هو عبارة عن حالة يظل فيها المستوى العام للأسعار منخفظا بوسيلة أو بأخر غير أن هذا المستوى من الإنخفاض يكون على حساب تراكم قوى يمكن أن يسبب إرتفاع إنفجاري في الأسعار في مرحلة لاحقة. ويحدث التضخم المكبوت فيحال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية.

ت. التضخم الكامن هذا النوع من التضخم يكون في الإقتصاديات التي تشتغل بشكل موجه وفق خطط تعدها الدولة، فهو أساسا يكون في الدول التي تعمل وفق النظام الإشتراكي الذي تسيطر فيه الدولة وتحتكر من خلاله وظائف النشاط الإقتصادي الإنتاج الإستهلاك التوزيع...إلخ)، وبالتالي هي تفصل بين النشاط الإقتصادي داخل الدولة والنشاط الإقتصادي خارج الدولة فيصبح الإقتصاد بمعزل عن الصدمات الخارجية هنا، وفي هذه الحالة ربما يكون الإختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي فلا يؤدي إلى إرتفاع مستويات الأسعار لأن الدولة لا تتحكم بشكل مطلق في مستويات الأسعار، إلا أن القوى التي تغذي التضخم تبقى موجودة في الإقتصاد وتظهر بمجرد تخلي الدولة عن توجيه (إحتكار) الإقتصاد.

[1] – لفضل سليمة، التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر –03– ، 2021 ، ص16

2. التمييز على أساس حدة التضخم:

أ. **التضخم الجامح أو السريع** ويمثل الإرتفاع المستمر والسريع في المستوى العام للأسعار وبنسب عالية جدا تؤدي إلى جموحه لمستويات يصعب السيطرة عليها تتجاوز سقف 15 بالمئة سنويا، ويعد من أخطر أنواع التضخم ، وأهم ما يميزه أنه ينشأ نتيجة التوسع الغير الطبيعي والسريع في كمية النقود، وبالتالي الزيادة في عرض النقود . وقد ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة النقص الغير طبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات في الظروف الغير العادية التي تمر بالإقتصاد القومي، وهكذا يبلغ التضخم ذروته عندما يتزايد الإرتفاع في الأسعار يوما بعد يوم، ساعة بعد ساعة في اليوم الواحد، عندها تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيم وكوسيط للتبادل .

ب. التضخم الزاحف المعتدل): يوصف التضخم بالزاحف، عندما يحصل الإرتفاع في مستوى الأسعار على إمتداد فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا ، وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها إرتفاع الأسعار بالديمومة والإستقرار النسبي.

3. التمييز على أساس مصدر الضغوط التضخمية:

أ. **التضخم المستورد** يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان النامية، حيث يؤدي إرتفاع أسعار السلع في الدول المصنعة إلى إرتفاع الأسعار في الدول المستوردة، وخاصة في حالة إرتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من إحتياجاته من السلع والخدمات، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للإرتفاع بمجرد إرتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطا كبيرا على الأسعار في البلد المستورد[1]

ب. **التضخم المحلي:** وهو التضخم الناتج عن تأثير عوامل داخلية، تتعلق بمجموع الإختلالات الهيكلية والوظيفية للإقتصاد والسياسات المتخذة والمتبعة من طرف الدولة لمواجهة هذه الإختلالات.

[1] سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة، الجزائر 2017، ص9

4. التمييز على أساس القطاع:

تتنوع الإتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الإقتصادية الموجودة فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج. كذلك التضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الإستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الإستثمارية، ويحلّل الإقتصادي "كينز" أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:

أ. التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الإستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الإستثمار عن الإدخار.

ب. التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعة الإستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الإستثمار على نفقة إنتاجها، ويجمع كينز من نوعي التضخم في صناعات الإستهلاك والإستثمار، بما أطلق عليه التضخم الربحي(profit inflation) ، وهذا الشكل من التضخم يصدر بشكل عام نتيجة لزيادة الإستثمار على الإدخار.

الفرع الثالث: أسباب التضخم

يحدث التضخم نتيجة لعدة أسباب منها[1] :

1- ارتفاع الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي: إن تزايد الطلب على مختلف السلع والخدمات يزيد من رفع أسعارهما، وهذا مايساهم بدرجة معينة في ارتفاع معدل التضخم، كما يمكن أن يحدث هذا التضخم حتى مع زيادة الإنتاج وذلك في حالة زيادة الإنفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق معدل المنتج من السلع والخدمات وهنا تظهر أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي حتى يكبح جناح التضخم .ويحدث كذلك نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات في الوقت الذي يظل فيه العرض المتاح من السلع والخدمات أكثر محدودية مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع اي أن هناك نقودا كثيرة تقابلها سلع قليلة في الأسواق مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد .

[1] صاري زعيتري وآخرون، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017 ،دراسات العدد الاقتصادي، المجلد، 11 العدد، 02 الجزائر .جوان، 2020 ص236

2- زيادة الكتلة النقدية: تساهم زيادة الكتلة النقدية في إستفحال الفجوة التضخمية، فإرتفاع الأسعار ينتج من الزيادة في المداخيل المصاحبة للزيادة في كمية النقود وسرعة دورانه، بالإضافة إلى أن كمية النقود تساهم في خفض معدل الفائدة الذي بدوره يساهم في ارتفاع الاستثمار وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي إلى حد غير مرغوب فيه والذي يعتبر من مسببات حدوث الفجوة التضخمية .

3- إرتفاع التكاليف الإنتاجية: يعود التضخم حسب نظريات (تضخم التكاليف) إلى عوامل ذات تأثير على تكلفة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على تكلفة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على تكلفة الإنتاج، حيث ترى أن التضخم يعود إلى عوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد والتطور غير المتوازن في قطاعاته بالإضافة إلى الصراع على توزيع الثروة وإنعكاسات ذلك على تكلفة عناصر الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار.

4- استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج: ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية، ويحدث هذا خاصة في الدول التي تعتمد على الاستيراد من الخارج .ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى ارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلة في إنتاج سلع وخدمات محلية، مما يؤثر على إرتفاع تكلفتها، أما الأول فيرجع إلى إرتفاع السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.

المطلب الثاني: آثار و الحلول المانعة لحدوث التضخم وسياسات علاجه

يترك التضخم آثاراً اقتصادية واجتماعية خطيرة، تتراوح بين اختلال توزيع الدخل، وانخفاض القوة الشرائية، وعرقلة التنمية، واختلال الميزان التجاري. وتختلف هذه الآثار باختلاف شدة التضخم وطبيعة الاقتصاد. وفي مواجهة هذه التداعيات، تتبنى الدول سياسات وقائية وعلاجية تهدف إلى الحد من التضخم أو تخفيف آثاره، سواء عبر سياسات نقدية أو مالية أو إصلاحات هيكلية. كما تُطرح حلول مبتكرة مثل الربط بمؤشرات اقتصادية أو سلع أساسية لضمان إستقرار القيمة النقدية ويبقى التحدي الأكبرهو اختيار السياسات المناسبة وفقاً لطبيعة التضخم وخصوصية كل اقتصاد.

الفرع الاول: آثار التضخم

إن حدوث التضخم في أي دولة يتسبب بحصول عدة تداعيات على الأفراد، وعلى عرض النقود، وعلى عرض السلع وعلى عملية الإنتاج وعلى الاقتصاد الوطني، يمكن إيجاز أهم آثار التضخم فيمايلي[1] :

1- الأثر الاجتماعي على عدالة توزيع الدخل: إذ تنتفع فئات معينة في المجتمع في حين تتضرر فئات أخرى، فينتفع أصحاب الأسهم بسبب ارتفاعها في ظل التضخم ويستفاد المدينون لأنهم حصلوا على نقود ذات قوة شرائية أكثر في حين أنهم يسددون ديونهم بنقود ذات قوة شرائية اقل بسبب التضخم، كما يستفاد أصحاب الدخول التي مصدرها الأرباح، وكذلك أصحاب الدخول المرتبطة بحركة الأسواق لأنها ترتفع مع ارتفاع الأسعار، أما الفئات الأخرى التي تتضرر بسبب التضخم منهم الدائنون لأنهم يتسلمون نقودا ذات قوة شر ائية اقل مقارنة بقوتها الشرائية عندما دفعت بهيئة قروض خاصة كالقروض متوسطة وطويلة الأجل، كما يتضرر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين بسبب انخفاض القوة الشرائية لدخولهم، وهذا مايؤدي إلى تفاوت الدخول لصالح دخول الملكية على حساب أصحاب الدخول الثابتة، إن انخفاض القوة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة والأجور الثابتة وإرتفاعها لفئات أخرى سيؤدي إلى تعميق الإختلال من التوازن الإقتصادي بين الأفراد .

2- الأثر على مستويات الدخل الحقيقي: يؤدي التضخم إلى إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج، أي إرتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار المنتجات من السلع والخدمات مسببا إرتفاع في تكاليف المعيشة، أي أن المستهلكين لايستطيعون شراء إلا قدر قليل من السلع والخدمات بدخولهم النقدية، على سبيل المثال إذا إرتفعت أسعار سلعة ما إلى الضعف فهذا يعني أن كمية السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك بدخله النقدي منها سينخفض إلى النصف مالم ترتبط تلك السلعة بإشباع احتياجات ثابتة غير قابلة للإستبدال، فان كمية الإنخفاض عندئذ لن تتأثر بمعدلات كبيرة، إنما سيتم الإستغناء عن سلع وخدمات أخرى مؤقتا، وهذا يعني إنخفاض

[1] خضر عباس عطوان ، د. اسراء علاء الدين نوري، م. فريال مشرف عيدان، السياسة العامة الاقتصادية في العراق دراسة حالة: سياسة استهداف التضخم، المجلة السياسية والدولية، العراق. ص.487 https://political-encyclopedia.org/library/2248

في مستوى الدخل الحقيقي أي في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلك بدخله النقدي .

3- الأثر على مشاريع التنمية الإقتصادية : إن إرتفاع أسعار المواد والسلع الإنتاجية يعني إنخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، وهذا يفيد كنتيجة إلى ارتفاع في تكاليف إقامة المشاريع الاستثمارية، وطالما أن العالم دخل حيز الأعمال والأنشطة الرأسمالية فإن أي مستثمر يرغب في إقامة تلك المشاريع فإن التضخم يدفع به إلى الإستيراد لأغلب مدخلات العملية الإنتاجية، في ظرف انخفاض قيمة العملة الوطنية، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف القيام بالمشاريع الإنتاجية، مما يؤدي إلى إنخفاض عدد المشروعات القائمة ثم إعاقة عملية التنمية الإقتصادية .

4- الأثر على الميزان التجاري: يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى إنخفاض القوة التنافسية لها في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى إنخفاض في حجم الصادرات في ذلك البلد في حين يؤدي إنخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيرتها المحلية المرتفعة الأسعار إلى زيادة في حجم الواردات مما يعني زيادة في الإعتماد على الخارج، لأن إرتفاع الأسعار محليا يجعل السلع المستوردة لها قدرة أكبر على التنافس محليا، وأن زيادة الإستيراد وإنخفاض الصادرات يؤدي إلى إختلال الميزان التجاري الذي هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات للبلد المعني، ويأخذ البلد المعني على التوجه نحو الإستيراد وقلة الإعتماد على السلع المنتجة محليا، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج وتعطيل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل ثم ظهور البطالة والتي هي آفة اقتصادية-إجتماعية لا تقل خطرا عن ظاهرة التضخم .

5- الأثر على معدلات الفائدة: بسبب تأثير إرتفاع الأسعار تنخفض رغبة المقرضين على الإقراض، وبالتالي ينخفض عرض الأموال القابلة للإقراض من جهة وتزداد رغبة المقترضين بالإقراض فيرتفع الطلب على الأموال القابلة للإقراض من جهة أخرى، ونتيجة لتفاعل الجانبين يتوقع إرتفاع أسعار الفائدة بما يساوي معدل التضخم، واذا صاحب ذلك ارتفاع في عرض النقود من قبل الحكومة فستكون المعضلة الإقتصادية كبيرة داخل الدولة.

الفرع الثاني: حلول علاج التضخم

أولا: حلول علاج التضخم [1].

وضبط هذه الحلول يدور حول :

- هي حلول تواجه التضخم نفسه، فتمنع وجوده، إن لم يكن موجودا، وتزيله إن كان موجودا .
- هذه الحلول طويلة الأجل، وتتطلب من الدولة العمل على كل الجهات الاقتصادية وغيرها بما يحقق لقيمة النقود استقرارها الحميد .
- هذه الحلول لا خلاف حولها من حيث الحكم الشرعي والموقف الاقتصادي، فهناك إجماع شرعي واقتصادي على ضرورة العمل على كل ما يحقق استقرارا حميدا في قيم النقود، حماية ألموال الناس ومصالح المجتمع.
- في ضوء طبيعة هذه الحلول وما تتطلبه من تعديرت جوهرية تحتاج وقتا طويلا فإن مجمع الفقه باعتباره جهة فتوى وجهة بيان أحكام الشرعية لا ينبغي له أن يقف عند حد هذه الحلول الدائمة أو الوقائية.

ثانيا: الحلول المطروحة

1- الربط القياسي بمؤشر تكاليف المعيشة: معناه أن يتفق طرفا التعامل "الربط التعاقدي أو االتفاقي" أو يخضع التعاقد "الربط االجباري" للاحتكام للرقم القياسي لتكاليف المعيشة وما يحدث فيه من تغيرات بحيث يكون هو الحكم عند أداء الحقوق أو الالتزمات في زمنها المحدد في المستقبل .

2- الربط بالذهب أو بسلعة من السلع أو بعملة حقيقية: عند التعاقد الآجل يتفق الطرفان على ربط قيمة الإلتزام أو الحق أو الدين بمقدار معين من الذهب أو من سلعة أو من عملة في ضوء السعر الراهن لهذه الأشياء .

[1] بوشحدان محمد الصديق، شعلال منير، أثر التضخم على الهيكل التمويلي في المؤسسة دراسة حالة مجمع صيدال ، شركة الأوراس من 2009 إلى غاية 2019، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر 2021 ص 31

3- الربط بسلعة من السلع أو العملات :

- يمكن أن يجرى بأسلوبين: الأول أن يقسم الدين أو الحق بين هذه السلع أو العملات المختارة بالنسب التي يرونها، مثل نصفه قمحا أو دولارا، وربعه زيتا أو فرنكا فرنسيا، وربعه ماركا أو أسمنتا .
- أما الأسلوب الثاني: أن يكون من تلك السلع أو العملات رقما قياسيا للأسعار، وعند السداد يعول على ما يحدث فيه من تغيرات، وتعدل الحقوق والالتزام في ضوء ذلك .

4- الربط بعملة حسابية: من حيث المعنى لا يختلف تماما عن الربط بعملة حقيقية، فالحق أو الدين مقداره كذا بالعملة المعقود عليها، وهو يساوي كذا وحدة من العملة الحسابية المحدد في العقد، ونرى من خالل مكوناتها كم تساوي حاليا بالعملة التي ثبت بها الحق أو الدين، وما تساويه .

5- الربط بمعدل نمو الناتج القومي: إن معدل نمو الناتج القومي قد يكون حقيقيا عندما لا تحدث أية زيادات في المستوى العام للأسعار، وقد يكون سريعا محضا عندما لا تكون هناك أية زيادة في السلع والخدمات وما حدث من تغير كان مرجعه إرتفاعات في الأسعار، وقد يجمع بين هذا وذاك إذا حدث تغير في كلا العنصرين، كمية الناتج وأسعار الناتج.

الفرع الثالث: السياسات العلاجية للتضخم

تعتمد السياسة العالجية لأي مشكلة اقتصادية بصفة أساسية على المعرفة الحقيقية لسبب المشكلة بشكل علمي دقيق وفي ضل تعدد الاسباب المؤدية لوجود مشكلة معينة فلابد من تعدد السياسات العلاجية ولأن مشكلة التضخم ذات أسباب متعددة وقد تحدث في بعض الأحيان لأحد هذه الأسباب دون الآخر أو لأكثر من سبب في آن واحد وحيث ان التضخم قد ينشأ من جانب الطلب و/أو جانب العرض و/أو زيادة العرض النقدي، وتتمثل السياسات العلاجية للتضخم فيما يلي [1]:

1- السياسات العلاجية للتضخم الناشئ من جانب الطلب

[1] بوشحدان محمد الصديق، مرجع سابق، ص 25

- قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم و/أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني و/أو الدخول كبائع في سوق الأسواق المالية هذه الأدوات الكمية للسياسة النقدية تحد من قدرة البنوك على منح ائتمان ومن ثم الزيادة في عرض النقود مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي .
- رفع اسعار الفائدة على الودائع مما يشجع على زيادة االدخار ويحد من الاستهالك ، ومن ثم يعوق زيادة الطلب الكلي .
- تغطية عجز الموازنة العامة للدول من خلال موارد حقيقية وليس من خلال الاصدار النقدي .
- ربط معدل الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع النمو في الناتج المحلي الحقيقي

بينما يرى الكينيزيون الجدد ضرورة إتباع سياسة مالية انكماشية تحدد من زيادة الطلب الكلي ومن أهم أدوات هذه السياسة ما يلي :

- ترشيد الإنفاق .
- رفع معدلات الضرائب الحالية واستحداث ضرائب جديدة تحد من القوة الشرائية المتزايدة لدى الأفراد .
- استخدام اسلوب الضرائب التصاعدية التي تعمل على امتصاص القوة الشرائية من الشرائح ذات الدخول المرتفعة.

2- السياسة العلاجية للتضخم الناشئ من جانب العرض

تهدف هذه السياسة إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات سواء بإستخدام أدوات السياسة النقدية و/أو أدوات السياسة المالية التوسعية، بالنسبة للدول المتقدمة يرى البعض أنه لا ضرورة للتدخل لعلاج الركود التضخمي، حيث قد يستعيد التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل، لأن زيادة معدل البطالة عن المعدل التضخمي ستؤدي إلى إنخفاض معدلات الاجور ومن ثم تكاليف الإنتاج ، بينما يرى البعض الآخر أن عملية استعداد التوازن تلقائيا تتطلب فترات زمنية عامين أو ثلاثة أو أكثر نظرا لوجود عوامل معرقلة لهذه العملية.

المبحث الثاني : ماهية السياسة المالية ودورها في الحد من ظاهرة التضخم

تُمثِّل السياسة المالية إحدى الركائز الأساسية في إدارة الاقتصاد الكلي، حيث تُعَدُّ أداةً فعَّالةً للحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. وفي ظل التحديات التي يفرضها التضخم، تبرز أهمية السياسة المالية في ضبط الأسعار وتعديل الاختلالات بين الطلب والعرض. يعتمد هذا الفصل على تحليل ماهية السياسة المالية وأهدافها، مع التركيز على أدواتها الرئيسية كالإنفاق العام والضرائب والعجز الموازني، وكيفية توظيفها لمواجهة التضخم. كما يسلط الضوء على الاتجاهات التوسعية والانكماشية لهذه السياسة، ودورها في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

المطلب الاول : عموميات حول السياسة المالية.

تُعرَّف السياسة المالية بأنها الإطار الذي تستخدمه الحكومة لتوجيه الاقتصاد من خلال برامج الإنفاق والإيرادات، بهدف تحقيق أهداف متعددة مثل الاستقرار الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل، تخصيص الموارد بكفاءة، وتحفيز التنمية .تطور دور السياسة المالية من مجرد تمويل النفقات الحكومية إلى أداة استراتيجية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الاستهلاك والاستثمار والتوظيف. يعتمد نجاحها على كيفية توظيف أدواتها (كالضرائب والإنفاق العام) لمعالجة الاختلالات، سواء في فترات التضخم أو الكساد.

الفرع الاول : مفهوم السياسة المالية

يزخر الفكر الأقتصادي بالعديد من التعريفات للسياسة المالية , فقد عرفت على أنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقدير مستوى ونمط اتفاق هذه الايرادات[1].

هي سياسة إستخدام برامج الانفاق العام، والإيرادات العامة بهدف تحريك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستهلاك، الاستثمار الادخار من اجل تحقيق أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة في كل من الدخل والناتج، والعمالة، والمستوى العام للأسعار.

[1] عبد العزيز فهمي هيكل،موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية،دار النهضة العربية،1988 ص323

كما يرى البعض أنها برنامج حكومي يقوم بعدة وظائف أساسية هي وظيفة التخصيص والتوزيع والأستقرار اي دور الحكومة في توفير السلع العامة (الدفاع الوطني والتعليم الأساسي وتنفيذ العقود) وتوزيع الثروة والدخل ووظيفة الأستقرار عن طريق أستخدام أداة الموازنة العامة في تحقيق الأستخدام الكامل وأستقرار الاسعار والنمو الأقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات[1].

عرفها البعض بأنها: السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها للوصول الى أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.

كما عرفت السياسة المالية على أنها : تلك السياسات والأجراءات المدروسة والمتعمدة والمتصلة بمستوى او نمط الأنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية أو مستوى او هيكل الأيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى[2] .

هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تضعه الحكومة بناء على قرارات رشيدة تتخذها في بداية السنة المالية مستخدمة بذلك الإيرادات العامة والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة قصد تحقيق عدة أهداف في طليعتها النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الإستقرار الإقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات كسياسة الأجور والأسعار وتجنب الآثار غير المرغوبة في المجتمع[3]" .

بعد طرح العديد من التعاريف نستنتج أن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والقرارات الحكومية المتعمدة والمتعلقة بإدارة الإيرادات (خاصة الضرائب) والنفقات العامة، بالإضافة إلى الاقتراض، بهدف توجيه النشاط الاقتصادي الكلي نحو تحقيق أهداف محددة مثل النمو الإقتصادي ، استقرار الأسعار، التوظيف الكامل، إعادة توزيع الدخل والثروة، وتحقيق الرفاهية الإجتماعية، مع تجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن الإختلالات الإقتصادية.

---

[1] مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، الرياض،دار المريخ للنشر ،1999،ترجمة محمد ابراهيم عصفور .ص517

[2] Philip, A. Klein, The Management of Market , Oriented Economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company Belmont California 1973 P176

[3] عبد الجليل شليق. استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول الناميةدراسة حالة «1990 –2009» مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص: علوم اقتصادية فرع: مالية وبنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة.2011–2012. ص4

الفرع الثاني : أهداف السياسة المالية

تسعى السياسات المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الإقتصادية السائدة، والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الإقتصاديات حول أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1- تحقيق الإستقرار الاقتصادي:

تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي وإستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذلك سياسة القرض العام.

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار ذلك أن سياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع، وتساهم السياسة المالية بأدواتها إلى جانب السياسات الأخرى لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الذي عني السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة النقود داخليا وخارجيا، وضبط مشكلة التشغيل[2].

2- إعادة توزيع الدخول:

تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل، فمن خلال سياسة الإنفاق العام تسعى الدولة لتقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة الإجتماعية عن طريق رفع مستوى المداخيل المنخفضة، إذ تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عن طريق الخدمات الاجتماعية المجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية.

ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح من خلال السياسة الضريبية، إذ يتم تمويل النفقات السابقة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية التي تعمل على تخفيض دخول الطبقات مرتفعة الدخل

[1] المرجع نفسه . ص4

[2] صالح صالحي :أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20 .أفريل 2010 ، ص 37 -19-.

بإخضاع الشرائح العلي للدخل إلى معدلاتل إقتطاع عالية .وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، بصورة غير مباشرة، لذوي الدخل المحدود ، فيتم التأثير على مستوى الدخل الوطني النقدي أساسا عن طريق الإنفاق العام والضرائب .

وبالتالي فإن الدولة تلجأ إلى عدة إجراءات لإعادة توزيع الدخل ومن بين هذه السياسات نجد:

- التدخل في أسعار السلع والموارد وتحديد حد أدنى للأجور.
- تعديل الدخول الشخصية من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل، التي تحد الدخول المرتفعة.
- تغيير نوع الملكية من خلال فرض ضرائب على ملكية رأس المال وعلى التركات والهبات.

3- تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية[1] بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع .وهناك وسيلتان لتخصيص الموارد هما جهاز السوق وتدخل الدولة:

- **جهاز السوق :** ويميزه قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.

- **تدخل الدولة :** قد يعجز جهاز السوق أحيانا من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، فهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها، أي في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع[2] .

[1] بن عطار زبرة. ثامر كريمة، السياسات المالية ودورها في ضبط التضخم حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت ، الجزائر، 2016 2017 ، ص 60

[2] عبد الجليل شليق، مرجع سابق، ص6

فيتم من خلال تخصيص الموارد الإقتصادية استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وبذلك التوازن الإقتصادي، ويمكن القول أن الموارد الإقتصادية لمجتمع ما تبلغ درجة الاستخدام الأمثل عندما تكون جميع هذه الموارد تدر من إستخداماتها الحالية أكبر نفع إجتماعي ممكن .بحيث لو تم تحويل وحدة من وحدات الموارد الاقتصادية من استخدام معين إلى استخدام آخر لأدى ذلك التحويل إلى انخفاض الناتج القومي وإبطاء معدلات النمو.

4- تحقيق التنمية الاقتصادية:

إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية.

أما في المجال الاجتماعي تمثل الضريبة أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بغض النظر عن الوظيفة الأساسية للضريبة التي هي استقطاع جزء من دخول الأفرادوبالتالي التأثير على قرارات الإنتاج والإستهلاك لذا يجب عدم إستخدام الضريبة إلا في حالة عجز القوى التلقائية للسوق عن تحقيق هدف النظام المالي الأساسي وهو رفع مستوى المعيشة، وأن تبرير التدخل عن طريق الضريبة خاصة في الدول المتخلفة، حيث تظل الضريبة ورقة ضرورية ومسيطرة لمواجهة ضعف الإدخار الإختياري أمام التمويل التضخمي المرتفع، إذ تعتبر الضريبة أسلوبا اقتصاديا يمكن أن يدفع إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا توافرت شروط تحقيقها، وبالتالي يمكن القول أن النظام الضريبي والمالي الكفء أساس لا غنى عنه للرفاه الاقتصادي[1].

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية و المجتمعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة

[1] عبد الجليل شليق. مرجع سابق . ص7

خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثالث :أهمية السياسة المالية

من المعروف أن تطبيق السياسة المالية سواء كان في الدول النامية أو الدول المتقدمة لها أكثر تأثير، فسياسة الضرائب تحقق علاج كثير من سلبيات الاقتصادية، كما لو حققت علاجا للتضخم، فعندما يكون هناك قوة شرائية زائدة في المجتمع وبالتالي عدم قدرة الجهاز الانتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد نتيجة هذه القوة الشرائية الزائدة، فإن تدخل السياسة الضريبية لامتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية يحقق إعادة التوازن من جديد.

كما أن وجود فوارق كبيرة بين الطبقات أي عدم وجود توازن بين شرائح الداخلية في المجتمع، يجعل وجود شرائح داخلية كبيرة تحت حد الكفاف، وبالتالي انخفاض مستوى معيشية شريحة كبيرة في المجتمع، لذا تتدخل السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى الافراد، من خلال إستخدام الضريبة التصاعدية على الدخول المرتفعة لتعويض ذوي الدخول المنخفضة بواسطة الانفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر الدعم كذا الانفاق على المرافق التي يستفيد بها ذوي الدخول المحدودة، كمرفق الصحة والنقل العام والتعليم وغيرها.

ادارة الطلب الكلي بنجاح، حيث أن حدوث كساد يعني انخفاض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تتدخل سياسة الانفاق للتأثير في حجم الطلب على الاستثمار، وبالتالي زيادة حجم النشاط الإقتصادي وبالتالي زيادة حجم الطلب على العمالة، وبالتالي إنخفاض معدل البطالة[1].

اتساع نطاق الدولة في عملية الانفاق الاستثماري من أجل إعادة توزيع الدخول، ودور الانفاق في تأثير في الناتج الاجتماعي، من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الإقتصادي للدولة والنشاط الإقتصادي الخاص بحيث يكون دور الدولة تنافسي وليس مدمرا للقطاع الخاص، كما أن هناك التأثير المباشر والتأثير غير المباشر لسياسة الانفاق، من حيث مدى ترشيد الإستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الإجتماعي، او مدى زيادة الإنفاق على إحدى عناصر الطلب الكلي وإنخفاضه

[1] أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية ،ط1، مصر، 2012 ص 302-303.

على إحدى العناصر الاخرى، فاذا زاد الإنفاق الحكومي فان معنى ذلك انخفاض الاستهلاك عللا الأفراد، وبالتالي فالفارق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي.

المطلب الثاني: أهم أدوات السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم .

تمتلك الحكومات ثلاث أدوات رئيسية لمكافحة التضخم: الإنفاق العام، النظام الضريبي، وإدارة الموازنة. تختلف فاعلية هذه الأدوات حسب الظروف الإقتصادية، حيث يمكن تطبيق سياسات انكماشية (خفض إنفاق/زيادة ضرائب) أو توسعية (عكس ذلك) حسب الحاجة.

الفرع الاول: أدوات السياسة المالية

تستعمل السياسة المالية النفقات العامة والايرادات العامة والموازنة العامة كأدوات لتحقيق أهدافها ويمكن توضيح أدوات السياسة المالية كالآتي:

1- **النفقات العامة:** تعرف النفقة العامة على إنها مبلغ من المال يصدر من الحكومة أو أي شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة[1]. كما وتعرف النفقة العامة بانها مبلغ نقدي ينفقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة[2]. وتقسم النفقات العامة الى تقسيمات نظرية ووضعية، فالتقسمات النظرية تشمل كل من النفقات العادية وغير العادية، وكذلك النفقات الإدارية والرأسمالية، فضلاً عن النفقات الفعلية (الحقيقية) والتحويلية (إعادة التوزيع أو الناقلة)، والتقسيمات الوضعية تشمل كل من التقسيم الإداري والوظيفي والاقتصادي[3].

2- **الإيرادات العامة:** تعرف الإيرادات العامة بانها أداة مالية متمثلة بمجموع الدخول التي تحصل عليها الحكومة من مصادرها المتعددة لتغطية نفقاتها العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[4]. كما وتعرف الإيرادات العامة على انها تلك المصادر التي تتحصل بواسطتها الحكومة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها العامة، فهي كل الأموال سواء كانت نقديةً ام عينيةً، منقولةً ام عقاريةً والتي تزود الخزينة العامة للحكومة

[1] محمد خصاونة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2014: ص 50.

[2] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة: النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر 2003. ص 27.

[3] محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007: ص ص 53 – 57.

[4] رانيا محمود عمارة، المالية العامة: الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر 2015: ص ص 31 – 32.

بالإيرادات[1]. وتعد الضرائب والرسوم والدومين والقروض والاصدار النقدي أبرز اشكال الإيرادات العامة وكالآتي:

أ- **الضرائب:** الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً للحكومة أو إحدى هيئاتها وبصورةٍ نهائية للمساهمة في الأعباء العامة من دون أي نفع خاص يقابل دفع الضريبة[2]. ويرى اخرون إن الضريبة هي اقتطاع نقدي جبري تجريه الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية لتغطية الأعباء العامة من دون مقابل محدد وتوزع الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدرتها التكليفية[3]. من التعريف يمكن معرفة خصائص الضريبة، حيث تفرض الضريبة بصورةٍ نقديةٍ وبشكلٍ جبري ونهائي وبلا مقابل لتحقيق منفعة عامة، وتقسم الضريبة الى نوعين ضريبة مباشرة وضريبة غير مباشرة، أما أساس فرض الضريبة فأن المالية العامة تضع اساسان لفرض الضريبة وهما: نظريتي العقد والتضامن الاجتماعي. كما وتضع قواعد محددة لغرض فرض الضريبة وهي العدالة واليقين والملائمة في الدفع فضلاً عن الإقتصاد في التحصيل

ب-**الرسوم:** يعرف الرسم بانه مبلغ من المال تجبيه الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة جبراً من الافراد مقابل خدمة أو منفعة خاصة للأفراد، وبهذا فإن عناصر الرسم هي الصفة النقدية والجبرية فضلاً عن الخدمةِ أو المنفعةِ الخاصة

ت-**الدومين:** يقصد بالدومين جميع العقارات والأموال المنقولة والمشاريع المملوكة للحكومة. وعليه يقسم الدومين الى عام والذي يهدف الى تحقيق نفع عام وليس الربح مثل الحدائق والمتنزهات والسدود ومشاريع الري وغيرها، وخاص والذي يهدف الى تحقيق الربح مثل العقارات والأسهم والسندات والمشاريع الصناعية والتجارية

ث-**القروض:** ويعرف القرض بأنه عقد تبرمه الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع حكومةٍ أخرى وبموجبه تتعهد على سداد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه عند حلول أجل تسديده طبقاً لاذنٍ يصدرُ من السلطة المختصة .

[1] لحسن دردوري ولقليطي الأخضر، اساسيات المالية العامة، دار حُميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر 2018: ص 96.

[2] حميد عبد الله الحرتسي، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2012: ص 28.

[3] حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2014: ص 43.

ج- **الإصدار النقدي:** هو لجوء الحكومة لإصدار كميات جديدة من النقود بأشراف البنك المركزي بما يتلاءم مع احتياجات النشاط الاقتصادي [1].

3- **الموازنة العامة:** تعرف الموازنة العامة بانها خطة مالية للحكومة متضمنة تقديرات للنفقات والايرادات العامة ولسنة مالية مقبلة ولا تُنفذ إلا بموافقة السلطة التشريعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الحكومة[2]. كما وتعرف الموازنة العامة بانها قائمة تقديرية للنفقات والايرادات الحكومية لمدة مالية مقبلة عادة سنة[3]، ويتضمن تعريف الموازنة بأنها خطة مالية للدولة وتقديرية وسنوية ومجازة بالجبايةِ والانفاق وتعكس اهداف الدولة المتبناة. إن للموازنة خمس قواعد وهي السنوية والوحدة والعمومية والتوازن وعدم التخصيص.

الفرع الثاني: إتجاهات السياسة المالية

يوجد إتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر إنكماشي.

أولاً – الإتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا، يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء علي البطالة.

ويتم ذلك من خلال:

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي،

[1] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 2000: ص 41.

[2] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2014: ص16.

[3] محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2009: ص 45.

وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.[1]

ثانياً-الاتجاه الانكماشي ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل.

الفرع الثالث: السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم.

لاشك أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من السياسات التي تعمل كلا منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة كالسياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، على أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين حزمة هذه السياسات الاقتصادية. في

[1] طلاب انتساب جامعة أم القرى، مذكرة السياسات المالية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية 1438هـ /2016م، ص12

إطار التحول الفكري الذي قدمه كينز لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أعطى للموازنة العامة وبالتالي السياسة المالية بالإضافة إلى السياسة النقدية أهمية محورية في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي.

وبذلك تحول الأمر من مفهوم التوازن المحاسبي إلى مفهوم آخر هو التوازن الاقتصادي، والذي يعني تحقيق درجة محمودة من استقرار الأسعار في إطار التشغيل الكامل للمقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي المتواصل.

اولا- السياسة الضريبية ودورها في ضبط التضخم[1]:

تمثل السياسة الضريبية مجموعة التدابير المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي لتغطية النفقات العامة والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفق توجهات الاقتصاد الوطني. وتحتل مكانة خاصة في علم المالية العامة ليس فقط كمصدر أساسي للإيرادات، بل أيضا كأداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة المالية.

الضريبة هي إقتطاع نقدي تفرضه الدولة جبرا دون مقابل، وتهدف من خلاله إلى تحويل جزء من القوة الشرائية من الأفراد إلى الدولة. ففي أوقات التضخم، تؤدي زيادة الضرائب إلى خفض دخول الأفراد وبالتالي تقليص الطلب الكلي، مما يساهم في تخفيض الأسعار وزيادة الإيرادات لتمويل النفقات.

أما في حالات الكساد، فإن تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام يكون ضروريا لتنشيط الاقتصاد، في حين أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تراجع الدخول وانخفاض الإيرادات لاحقا. كما أن رفع الضرائب قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية إذا تبعها ارتفاع في الأجور دون زيادة مقابلة في الإنتاج.

وتواجه السياسة الضريبية عدة عوائق، منها:

- قيود إحصائية :عدم دقة الأرقام قد يخل بالتخطيط المالي.
- ارتفاع تكلفة الضريبة :يقلل من الحوافز الإنتاجية بسبب اقتطاع الأرباح.

[1] تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة – حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في: شعبة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013-2014، ص 74

ورغم هذه العراقيل، تبقى السياسة الضريبية من أكثر الوسائل فعالية لضبط التضخم، بشرط توظيفها بطريقة ملائمة تتماشى مع خصوصيات النظام الاقتصادي ونوعية الضرائب المعتمدة.

ثانيا- سياسة الإنفاق العام ودوره في ضبط التضخم:

إزدياد النفقات العامة ظاهرة شائعة تؤدي غالبا إلى عجز الموازنة، ويعد خفض هذا الإنفاق أحد أساليب مكافحة التضخم. فتستخدم الدولة سياسة الإنفاق كأداة مالية للتأثير على الاقتصاد: تخفضه عند التضخم وتزيده عند الانكماش لتحفيز النشاط الإقتصادي.

ويؤثر الإنفاق العام في الأسعار من خلال تأثيره على العرض والطلب. ففي التشغيل الكامل، يؤدي الإنفاق المفرط إلى منافسة القطاع الخاص على عوامل الإنتاج، ما يزيد التكاليف والأسعار. كما أن تقديم مساعدات نقدية دون مرونة في الجهاز الإنتاجي يفاقم التضخم.

أثر الإنفاق يختلف حسب حالة الاقتصاد:

- في التشغيل الناقص :الزيادة تؤدي إلى تحفيز الإنتاج ورفع الناتج الوطني.
- في التشغيل الكامل :الزيادة تسبب ضغوطا تضخمية.
- في الكساد :يلعب الإنفاق دورا في تثبيت الأسعار ودعم المؤسسات.

يفضل تخفيض الإنفاق الاستهلاكي في فترات التضخم، بينما يُستحسن الإبقاء على الإنفاق الاستثماري خاصة في الدول النامية، لما له من دور في التنمية. كما يمكن استخدام الإنفاق العام لإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الإجتماعية عبر توفير خدمات ومناصب شغل وتحسين المعيشة في المناطق المحرومة.

ثالثا- سياسة العجز الموازني ودوره في ضبط التضخم[1]:

العجز الموازني يحدث عندما تتجاوز النفقات الإيرادات، وقد يكون مقصودا لزيادة الإنفاق أو ناتجا عن ضعف في التحصيل. ولتمويله، يمكن للدولة اللجوء إلى الإقتراض، الإصدار النقدي، المدخرات، أو زيادة الضرائب.

الإتراض العام قد يكون وسيلة لامتصاص الفائض النقدي، بشرط وجود سوق مالية نشطة. غير أن فعاليته في ضبط التضخم تعتمد على طبيعة الإقتصاد، ففي حالة التشغيل الكامل أو ضعف

[1] تقار عبد الكريم مرجع سابق ص 78

مرونة الإنتاج، يؤدي إنفاق القرض الاستهلاكي إلى زيادة الأسعار. أما إنفاقه الإنتاجي فقد يخفف الأثر التضخمي نسبيا، خاصة إن استُخدم في مشاريع ذات تكلفة منخفضة وعائد سريع.

الإصدار النقدي هو وسيلة أخرى لكنها قد ترفع الأسعار، وتظهر نتائجه وفق ثلاث حالات:

1. إذا رافقته زيادة مماثلة في الإنتاج، تبقى الأسعار مستقرة.
2. إذا ادخره الأفراد، لا يؤثر فورا لكن يمكن أن يؤدي لاحقا إلى ارتفاع الأسعار.
3. إذا وُزّع في شكل أجور، يؤدي إلى تضخم نتيجة زيادة الطلب مقابل عرض محدود.

أما زيادة الضرائب لتمويل العجز فقد تدفع القطاع الخاص إلى رفع الأسعار للحفاظ على الأرباح، ما يدفع العمال للمطالبة بأجور أعلى، وبالتالي يعيد إشعال دوامة التضخم.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل أبرز الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين السياسة المالية والتضخم، أو أثر كل منهما على الاقتصاد الكلي، مع التركيز على الاقتصاد الجزائري والتجارب الدولية ذات الصلة. سيتم تقسيم الدراسات إلى قسمين: دراسات محلية وأخرى أجنبية، مع مقارنة منهجياتها ونتائجها لبلورة الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدها.

المطلب الاول : الدراسات السابقة المحلية

يهدف هذا الجزء إلى عرض وتحليل أبرز الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين السياسة المالية والتضخم، أو أثر كل منهما على الاقتصاد الكلي، مع التركيز على الاقتصاد الجزائري والتجارب الدولية ذات الصلة. سيتم تقسيم الدراسات إلى قسمين: دراسات محلية وأخرى أجنبية، مع مقارنة منهجياتها ونتائجها لبلورة الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدها.

الجدول رقم (01): ملخص الدراسات السابقة المحلية

الرقم	اسم الباحث (سنة النشر)	عنوان الدراسة	أبرز النتائج
1	د. بن دومة بن عمر، د. بودهري فضيل (2012)	استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية	**السياسة المالية تُعد المحور الرئيس للسياسات الاقتصادية وأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.**
2	مسعودي سعاد، مؤمني إسماعيل (2024)	فعالية السياسة المالية في ضبط التضخم في الاقتصاد الجزائري (1999-2022)	**وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) وأدوات السياسة المالية (النفقات العامة والإيرادات العامة).**

3	بشرية عبد الرزاق (2024)	السياسة المالية وأثرها على التضخم – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والتضخم؛ وبين الإيرادات العامة والتضخم؛ ولا توجد علاقة بين الدين الداخلي والتضخم.**
4	بن عطار و زهرة ثامر كريمة (2017)	السياسات المالية ودورها في ضبط التضخم حالة الجزائر	**للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية وتشكل أداة فعالة في ضبط التضخم.**

شرح وتحليل الدراسات المحلية:

تُظهر الدراسات المحلية اهتمامًا واضحًا ومباشرًا بموضوع السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم في الجزائر، مما يُشكل أساسًا متينًا لدراستنا.

1. **دراسة بن دومة بن عمر وبودهري فضيل (2012) :**(تُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات المحلية التي تناولت بوضوح دور السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر. على الرغم من أنها تغطي فترة زمنية سابقة (1990-2009)، إلا أنها تُقدم إطارًا مفاهيميًا وتأصيلاً لدور السياسة المالية كأداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تُركز الدراسة على الجانب الوصفي والتحليلي لدور السياسة المالية ضمن خطط التنمية. تُقدم هذه الدراسة خلفية تاريخية ومفاهيمية قيمة لدراستنا، لكنها تفتقر إلى التحليل القياسي المتقدم الذي ستتبناه دراستنا لتغطية فترة زمنية أحدث وأكثر تفصيلاً.

2. **دراسة مسعودي سعاد ومؤمني إسماعيل (2024) :**(تُعتبر هذه الدراسة شديدة الارتباط بموضوع دراستنا، حيث تتناول نفس العلاقة (السياسة المالية والتضخم في الجزائر) وتُغطي فترة زمنية مطابقة تقريبًا (1999-2022). استخدامها لاختبار الانحدار الخطي البسيط وبرنامج SPSS يُقدم نتائج مباشرة حول الأثر الإيجابي لأدوات السياسة المالية

(النفقات والإيرادات) على التضخم. هذه الدراسة تُعزز فرضية وجود علاقة بين المتغيرين، وتُمكن دراستنا من البناء على نتائجها، ربما من خلال استخدام نماذج قياسية أكثر تعقيدًا أو تحليل قنوات التأثير بشكل أعمق، أو حتى مقارنة النتائج مع منهجيات أخرى.

3. **دراسة بشرية عبد الرزاق (2024 :(**تُقدم هذه الدراسة أيضًا مقاربة حديثة ومباشرة لموضوعنا، مع تغطية نفس الفترة الزمنية تقريبًا (2022–2000). تميزها في استخدام منهجيةARDL ، التي تُعد مناسبة للعينات الصغيرة وتُمكّن من تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل، يُضيف قيمة كبيرة. نتائجها التي تُشير إلى علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والتضخم، وبين الإيرادات العامة والتضخم، وعدم وجود علاقة مع الدين الداخلي، تُقدم رؤى محددة. يمكن لدراستنا أن تُقارن نتائجها مع هذه الدراسة، وتُسهم في تأكيد أو دحض بعض هذه العلاقات، أو استكشاف أسباب الاختلافات المحتملة في النتائج إذا تم استخدام بيانات أو نماذج مختلفة قليلاً.

4. **دراسة بن عطار وزهرة ثامر كريمة (2017 :(**تُركز هذه الدراسة على دور السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر وتُعرف التضخم بشكل شامل. تُشير إلى الأهمية البالغة للسياسة المالية كأداة فعالة للدولة في ضبط التضخم. على الرغم من أن فترة دراستها أقصر (2016–2000) وقد لا تُقدم تفاصيل عن المنهجية القياسية في ملخصها، إلا أنها تُقدم تأكيدًا نظريًا ومفهوميًا على أهمية السياسة المالية في مواجهة التضخم، مما يدعم الإطار العام لدراستنا.

تظهر الدراسات المحلية أن العلاقة بين السياسة المالية والتضخم في الجزائر هي موضوع بحثي متكرر وذو أهمية. معظم هذه الدراسات تُؤكد على وجود علاقة بين المتغيرين، وتختلف في المنهجيات القياسية وبعض النتائج التفصيلية. دراستنا ستستفيد من هذه الأسس، وتُسهم في تحديث التحليل للفترة الأخيرة، وتُقدم ربما مقاربة منهجية أكثر تفصيلاً أو رؤى جديدة حول آليات التأثير أو التحديات.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية

الجدول رقم (02): ملخص الدراسات السابقة الأجنبية

الرقم	اسم الباحث (سنة النشر)	عنوان الدراسة	أبرز النتائج
1	د. محمود رجب محمود محمد حسن (2023)	إستراتيجية التكامل بين أدوات السياسة المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي بالاقتصاد المصري	**فعالية أي من السياستين المالية أو النقدية تتوقف على دعم كل منهما الأخرى، وضرورة تحديد توليفة منهما لتحقيق الاستقرار والنمو.**
2	Tulip, Peter (2014)	Fiscal Policy and the Inflation Target	**السياسة المالية الواقعية المعاكسة للدورة الاقتصادية تسمح بأهداف تضخم أقل بكثير مع الحفاظ على مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي.**
3	Miller, Tracy (2024)	Fiscal Policy and Inflation Control: Insights from the COVID Economic Response	**التضخم الناتج عن كوفيد-19 كان نتيجة للتأثير المشترك للسياسة المالية والنقدية، والاعتماد على السياسة النقدية وحدها غير كافٍ.**
4	Bańkowski, K. et al. (2023)	Fiscal policy and high inflation	**ارتفاع التضخم يحسن المالية العامة على المدى القصير، لكن يمكن أن تكون له آثار سلبية على المدى الطويل، وقد تساهم الإجراءات**

			المالية في الضغوط التضخمية.

شرح وتحليل الدراسات الأجنبية:

تُقدم الدراسات الأجنبية منظورًا أوسع وتأصيلاً نظريًا ومقارنات دولية تُثري فهمنا للعلاقة بين السياسة المالية والتضخم.

1. **دراسة د. محمود رجب محمود محمد حسن (2023):**على الرغم من أنها تُركز على الاقتصاد المصري وعلى ظاهرة الركود التضخمي، إلا أنها تُقدم رؤية استراتيجية حول التكامل بين السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. تُشير إلى أن فصل السياستين أو التحيز لإحداهما دون الأخرى ليس مبررًا، وأن فعاليتهما تتوقف على الدعم المتبادل. هذه النتيجة تُعد هامة لدراستنا، حيث يمكن أن تُقدم إطارًا مقترحًا لكيفية تحقيق التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر لضبط التضخم.
2. **دراسة :Peter Tulip (2014)** تُقدم هذه الدراسة منظورًا حديثًا ومتقدمًا حول العلاقة بين السياسة المالية وهدف التضخم في الاقتصاد الأمريكي. تُبرز فكرة أن السياسة المالية المعاكسة للدورة الإقتصادية يمكن أن تُقلل من الحاجة إلى أهداف تضخم مرتفعة. على الرغم من اختلاف السياق الاقتصادي (الولايات المتحدة مقابل الجزائر)، إلا أن هذه الدراسة تُقدم رؤى حول كيفية إستخدام السياسة المالية لتحقيق الاستقرار السعري، مما يمكن أن يُلهم جوانب معينة في دراستنا حول فعالية أدوات السياسة المالية في الجزائر.
3. **دراسة :Tracy Miller (2024)** تُركز هذه المقالة على تضخم ما بعد جائحة كوفيد-19 وتُقدم رؤية قوية تستند إلى نظرية فيسكال لمستوى الأسعار(FTPL) ، التي تُؤكد على دور الدين الحكومي وتوقعات الفوائض المستقبلية في تحديد التضخم. تُسلط الضوء على أن السياسة النقدية وحدها قد لا تكون كافية للسيطرة على التضخم، وأن الإدارة الفعالة للسياسة المالية أمر حاسم. هذه الدراسة تُعزز أهمية الجانب المالي في التحكم بالتضخم، وتُقدم إطارًا نظريًا يمكن لدراستنا أن تستلهم منه في تحليل الأثر المالي على

التضخم في الجزائر، خاصة في ظل الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري وارتباطه بالإنفاق الحكومي.

4. **دراسة :(2023) .Bańkowski et al** تُقدم هذه المقالة من البنك المركزي الأوروبي تحليلاً معمقًا لتأثير السياسة المالية على التضخم في منطقة اليورو، مع الأخذ في الاعتبار الآثار على المالية العامة والنمو. تُشير إلى التعقيدات في العلاقة، حيث يمكن أن تُحسن السياسة المالية الوضع في المدى القصير، لكن قد تُساهم أيضًا في الضغوط التضخمية. هذه الدراسة تُقدم أمثلة على التحديات التي تواجه صانعي السياسات وتُوضح كيفية استخدام النماذج الاقتصادية لتحليل هذه التفاعلات، مما يُعد مرجعًا قيمًا لدراستنا في تحليل الجانب القياسي وتفسير النتائج في السياق الجزائري.

و تختلف دراستي عن الدراسات السابقة خصوصًا الأجنبية منها في عدد من الجوانب الأساسية، سواء من حيث المنهج أو التحليل أو السياق، كما يلي:

- ⇦ بينما تعتمد معظم الدراسات الأجنبية السابقة على مناهج نظرية تحليلية أو نماذج اقتصادية متقدمة ذات طابع تجريدي أو تعتمد على الاقتصادات المتقدمة (كالولايات المتحدة أو منطقة اليورو)، فإن دراستي توظف منهجًا تحليليا موجه خصيصًا للاقتصاد الجزائري، وهو اقتصاد ريعي نامٍ يتميز بخصائص مختلفة تتطلب معالجة خاصة.
- ⇦ تعتمد دراستي على تحليل بيانات الخاصة بالايرادات والنفقات العامة و كذلك معدلات التضخم . بينما في بعض الدراسات مثل دراسة2024) Tracy Miller تم التركيز على الإطار النظري دون تطبيق نماذج كمية على بيانات ميدانية.
- ⇦ تغطي دراستك فترة تمتد على مدار 22سنة (2000–2022) وهي فترة غنية بالأحداث الاقتصادية في الجزائر مثل تغيّرات أسعار النفط، الإصلاحات المالية، تأثيرات الأزمات العالمية وجائحة كوفيد–19. هذا ما يجعلها أكثر تماشيًا مع الواقع المحلي مقارنة بدراسات تناولت فترات قصيرة أو ركزت على مرحلة واحدة كالركود التضخمي.
- ⇦ وبعكس الدراسات التي تناولت بلدانًا ذات بنى اقتصادية مختلفة (مصر، الولايات المتحدة، دول منطقة اليورو)، فإن دراستك تنفرد بتركيزها على الاقتصاد الجزائري،

بخصوصياته المالية والضريبية والاقتصادية، مما يمنحها بعدًا محليًا ميدانيًا لا توفره الدراسات الأجنبية. كما أن الطبيعة الريعية والاعتماد على العائدات النفطية يجعل من دراستك مرجعية مهمة لفهم التضخم ضمن هذا النوع من الاقتصادات.

خلاصة الفصل الاول

تم في هذا الفصل تناول الإطار المفاهيمي لظاهرتي التضخم والسياسة المالية، حيث تم التوصل إلى جملة من النقاط الأساسية التي توضح طبيعة التضخم باعتباره ظاهرة اقتصادية معقدة تتمثل في الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، وتتعدد أشكاله بحسب مصدره ودرجته، من تضخم مفتوح ومكبوت إلى تضخم مستورد أو محلي. وتتباين أسبابه ما بين عوامل نقدية، مثل زيادة عرض النقود، وأخرى حقيقية تتعلق باختلال التوازن بين العرض والطلب، إضافة إلى تأثيرات هيكلية بارزة، خاصة في الاقتصادات الريعية كحال الجزائر. كما يتسبب التضخم في آثار سلبية عدة، من أبرزها تشوه توزيع الدخل، تراجع القوة الشرائية، وإعاقة مسار التنمية الاقتصادية، خصوصاً عند تجاوزه معدلات معينة تُعتبر حرجة وفق بعض الدراسات، مثل نسبة 6.5%. من جهة أخرى، تم التطرق إلى السياسة المالية كأداة رئيسية لمواجهة التضخم، عبر اعتماد إجراءات انكماشية كالحد من الإنفاق العام أو رفع الضرائب، أو إجراءات توسعية ترتكز على زيادة النفقات العمومية أو تخفيض العبء الضريبي، بحسب طبيعة الظرف الاقتصادي ومرحلة الدورة الاقتصادية، مع الإشارة إلى أن نجاعة هذه الأدوات تبقى رهينة بخصوصيات كل اقتصاد.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لتأثير أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم

تمهيد:

إعتمدت الجزائر عدة سياسات بهدف التحكم في معدلات التضخم، منها السياسة المالية التي ترتكز في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، ومن هذا المنطلق سوف نتعرض لتطور كل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022 .

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق الى مايلي:

- **المبحث الأول: واقع السياسة المالية والتضخم في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)**

المبحث الأول: واقع السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لتطور السياسة المالية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: النفقات العامة

تعرف النفقات العامة ضمن الإطار التشريعي بموجب القانون العضوي رقم 18- 15المؤرّخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، وخاصة في:

المادة 3

تنص على أن مصطلح "المصروفات" (النفقات العمومية) يشمل جميع الإنفاقات التي يخصصها قانون المالية لفائدة ميزانية الدولة خلال السنة المالية، وتتم بموافقة البرلمان ضمن الإطار القانوني والوظيفي للسلطات المخوّلة بتنفيذها. بمعنى آخر، أي تدفق مالي يُنفّذ بقرار رسمي ضمن فصول القانون المالي يُعد نفقات عامة.

المادة 4

تبيّن أن قانون المالية يتضمن بشكل إلزامي:

- تفصيل للمصاريف العامة وفقًا للتصنيفات المختصة (كالإنفاق الجاري، نفقات الاستثمار، خدمة الدين، إلخ)
- إجراءات وضوابط متعلقة بتنفيذ تلك النفقات، وضمان الشفافية والمراقبة البرلمانية والإدارية عليها

وعليه فان النفقات العامة هي كل الانفاقات التي يقرّها البرلمان ضمن قانون المالية للسنة، وتُنفّذ وفق تصنيفات وضوابط قانونية محددة.

- **المادة 3** تؤكد على اعتبار أي إنفاق ضمن قانون المالية كنفقات عامة.
- **المادة 4** تشترط أن يشمل القانون تنظيمًا مفصّلاً للنفقات وإجراءات تنفيذها.

وفيمايلي سنستعرض تطور النفقات العامة في الجزائر من خلال الجدول رقم 1

الجدول رقم 1: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022

الوحدة (مليار دج)

السنة	النفقات العامة
2000	1178.2
2001	1321.8
2002	1550.6
2003	1639.5
2004	1888.0
2005	2052.7
2006	2453.0
2007	3108.6
2008	4191.0
2009	4246.3
2010	4466.9
2011	5853.5
2012	6023.9
2013	3108.6
2014	4191.0
2015	4246.3
2016	4466.9

5853.5	2017
7058.3	2018
6024.1	2019
6995.7	2020
7656.1	2021
7282.6	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

ويمكن تتبع التطور في النفقات العامة من خلال النحنى البياني التالي:

الشكل رقم(1): تطور النفقات العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

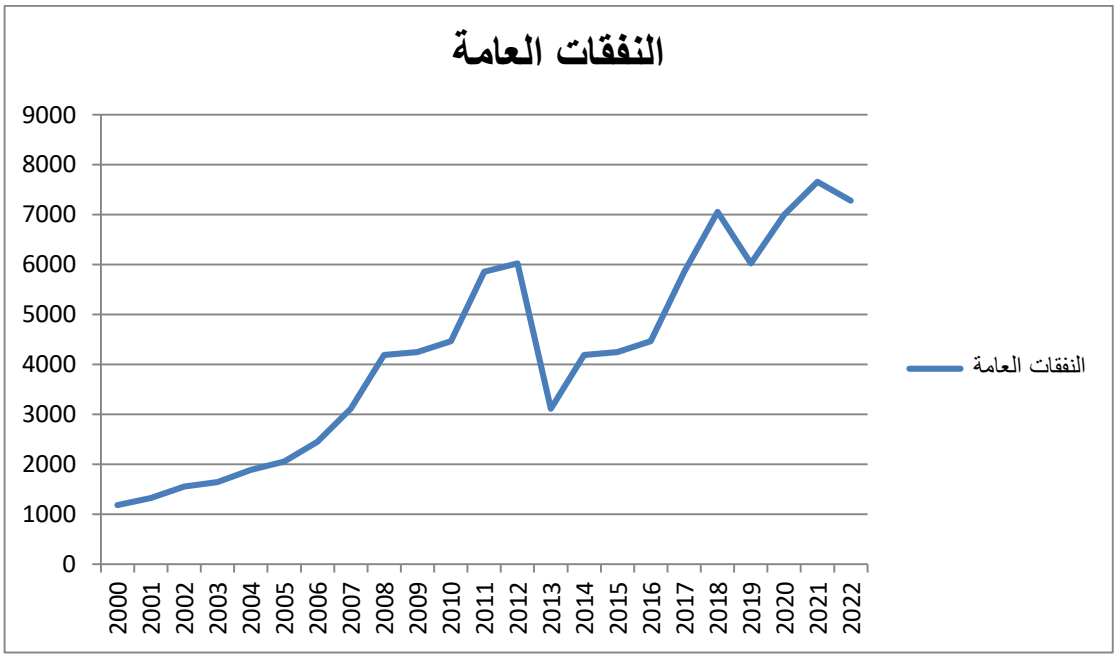

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم(1)

يظهر الجدول تطور النفقات العامة في الجزائر بالمليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2022. بالاستناد إلى النص المرفق كإطار تحليلي، يمكننا تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل رئيسية وربطها بالسياسات الاقتصادية المتبعة:

المرحلة الأولى: بداية الألفية وبرامج الإنعاش الاقتصادي (2000 – 2008)

- **نمو متسارع:** شهدت النفقات العامة ارتفاعًا غير مسبوق بدءًا من سنة 2000، حيث تضاعف الحجم المطلق للنفقات عدة مرات. فبعد أن كانت 1178.2 مليار دج سنة 2000، قفزت بشكل كبير لتصل إلى 4191.0 مليار دج سنة 2008.
- **السياسة المالية التوسعية:** يعزى هذا الارتفاع الكبير، كما يشير النص، إلى انتهاج الجزائر سياسة مالية توسعية. هذه السياسة كانت مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع أسعار المحروقات، مما وفر فوائض مالية كبيرة.
- **برامج الدعم الاقتصادي:** تزامنت هذه الفترة مع إطلاق "برنامج الإنعاش الاقتصادي" (المشار إليه في النص بدءًا من 2001–2004) والذي استمر تأثيره ودعمه ببرامج لاحقة مثل "البرنامج التكميلي لدعم النمو" (2005–2009). هدفت هذه البرامج إلى دعم الطلب الكلي وفقًا للرؤية الكينزية، وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.

المرحلة الثانية: استمرار النمو مع تقلبات طفيفة (2009 – 2012)

- **استمرار النهج التوسعي** :واصلت النفقات العامة ارتفاعها، وإن بوتيرة أقل حدة في بعض السنوات مقارنة بالفترة السابقة. ففي سنة 2009، بلغت النفقات 4246.3مليار دج، ثم شهدت قفزة أخرى لتصل إلى 5853.5مليار دج سنة 2011 و 6023.9 مليار دج سنة 2012.
- **تأثير "البرنامج الخماسي 2010–2014** :"يشير النص إلى "البرنامج الخماسي 2010–2014" كأحد محركات الإنفاق في هذه الفترة. سعت الحكومة للحفاظ على مستويات إنفاق عالية نسبيًا لمواصلة دعم النمو وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة.

المرحلة الثالثة: تقلبات حادة وتحديات (2013 – 2016)

- **انخفاض مفاجئ وعودة للارتفاع:** شهدت هذه الفترة تقلبات ملحوظة. فبعد الارتفاع المسجل حتى 2012، انخفضت النفقات بشكل حاد سنة 2013 لتصل إلى 3108.6

مليار دج (وهو رقم مماثل لنفقات عام 2007، مما قد يشير إلى مراجعة كبيرة أو إعادة هيكلة للإنفاق أو قد يكون هناك خطأ في البيانات المدرجة في الجدول لهذه السنة تحديداً مقارنة بالاتجاه العام وبالنص المرفق الذي يذكر انخفاضاً سنة 2012 ثم عودة للارتفاع).

- **العودة للنمو:** سرعان ما عاودت النفقات الارتفاع لتصل إلى 4191.0 مليار دج سنة 2014 (مماثلة لـ 2008) وواصلت النمو إلى 4246.3 مليار دج في 2015 و 4466.9 مليار دج في 2016.
- **برنامج توطيد النمو:** يذكر النص المرفق "برنامج توطيد النمو 2015–2019". قد تكون التقلبات الأولية في هذه المرحلة مرتبطة بآثار انخفاض أسعار النفط العالمية الذي بدأ في منتصف 2014، مما دفع الحكومة إلى محاولة ترشيد النفقات، ثم تكييفها لاحقًا ضمن برنامج توطيد النمو. (تجدر الإشارة إلى أن النص المرفق يذكر أن النفقات انخفضت إلى 6024.1 مليار دج سنة 2013، ثم عاودت الارتفاع إلى 7656.331 مليار دج سنة 2015، ثم انخفضت إلى 7282.630 مليار دج سنة 2017. هذه الأرقام تختلف عن تلك الموجودة في الجدول الذي قدمته، لذا سأعتمد على الجدول المقدم في التحليل مع الإشارة إلى هذه الاختلافات).
    - **اعتمادًا على الجدول المقدم:** الانخفاض الحاد في 2013 (3108.6 مليار دج) ثم الارتفاع في 2014 (4191.0 مليار دج) يشير إلى فترة عدم استقرار في تخطيط الإنفاق أو استجابة لتغيرات اقتصادية مفاجئة.

المرحلة الرابعة: نمو متجدد ثم تذبذب (2017 – 2022)

- **تصاعد ثم انخفاض** :وفقًا للجدول، ارتفعت النفقات بشكل كبير سنة 2017 لتصل إلى **5853.5مليار دج**، وواصلت الارتفاع إلى ذروة بلغت **7058.3مليار دج** سنة 2018.

- **تقلبات لاحقة** :بعد ذلك، شهدت النفقات انخفاضًا سنة 2019 إلى 6024.1مليار دج، ثم ارتفاعًا طفيفًا ومستمرًا في 2020 6995.7) مليار دج (و 2021 7656.1) مليار دج(، لتنخفض مجددًا سنة 2022 إلى 7282.6مليار دج.
- **نهاية برنامج توطيد النمو وتحديات جديدة** :تزامنت هذه الفترة مع نهاية "برنامج توطيد النمو 2015–2019". التقلبات قد تعكس التحديات المستمرة المتعلقة بأسعار المحروقات، جائحة كوفيد–19 (التي أثرت على الاقتصادات العالمية ابتداءً من 2020 وزادت من الضغوط على الإنفاق العام في قطاعات معينة)، والبحث عن توازنات مالية جديدة. النص المرفق يذكر أن النفقات بلغت 9660 مليار دج سنة 2022، وهو رقم أعلى بكثير من الرقم المذكور في الجدول (7282.6 مليار دج)

بشكل عام، يعكس تطور النفقات العامة في الجزائر خلال العقدين الماضيين اعتمادًا كبيرًا على السياسات المالية التوسعية المدفوعة بشكل رئيسي بالإيرادات النفطية، خاصة في العقد الأول من الألفية. سعت هذه السياسات إلى دعم الطلب الكلي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج إنعاش ونمو متعددة.

مع ذلك، تُظهر الفترات اللاحقة، وخاصة بعد عام 2013، تقلبات وتحديات أكبر في إدارة النفقات العامة. هذه التقلبات يمكن أن تُعزى إلى تذبذب أسعار النفط، الحاجة إلى ترشيد الإنفاق في بعض الفترات، ومواجهة صدمات اقتصادية عالمية.

و الجدول التالي يلخص اهم المؤشرات الهيكلية من البيانات السابقة

الجدول رقم 2: اهم المؤشرات الهيكلية من البيانات لتطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000–2022

المؤشر	الدلالة	القيمة
متوسط النمو السنوي (2000–2022)	توسع مالي مستدام رغم الصدمات	8.2%
التقلب (معامل الاختلاف)	عدم استقرار مرتبط بتقلبات النفط	42%

الفجوة بين الذروة (2021) والقاع (2013)	هشاشة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية	4547.5 مليار

المصدر: من إعداد الطالب

التحديات المستخلصة

1. **التبعية للنفط** 70% :من الإيرادات من المحروقات (تفسر التزامن بين أسعار النفط والنفقات).
2. **غياب الرؤية طويلة المدى:**

- تكرار أرقام 2008–2010 في 2014–2016 يدل على غياب التخطيط الاستراتيجي.

3. **ضغوط اجتماعية vs استدامة مالية:**

- قفزة 2018 و2021 تعكس أولوية الاستقرار الاجتماعي رغم مخاطر التضخم والعجز (9.27% تضخم في 2022)

4. **تأخر الإصلاح الهيكلي:**

- فشل تنويع الاقتصاد زاد من حدة تقلبات النفقات بعد 2013.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة بأنها الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لتمويل نفقاتها العامة وتحقيق التوازن المالي وضمان استمرارية أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

وفيما يلي سنستعرض تطور الإيرادات العامة في الجزائر من خلال الجدول رقم 3

الجدول رقم 3: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000–2022

الوحدة (مليار دج)

السنة	الإيرادات العامة
2000	1578.1
2001	1505.5
2002	1603.2
2003	1974.5
2004	2228.7
2005	3082.5
2006	3639.8
2007	3687.8
2008	5111.0
2009	3676.0
2010	6392.9
2011	5790.1
2012	6339.3
2013	5940.9
2014	5738.4
2015	5103.1
2016	5110.1
2017	6047.9
2018	6826.9
2019	6601.6
2020	5640.9
2021	6597.5

2022	9467.3

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم(2): تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

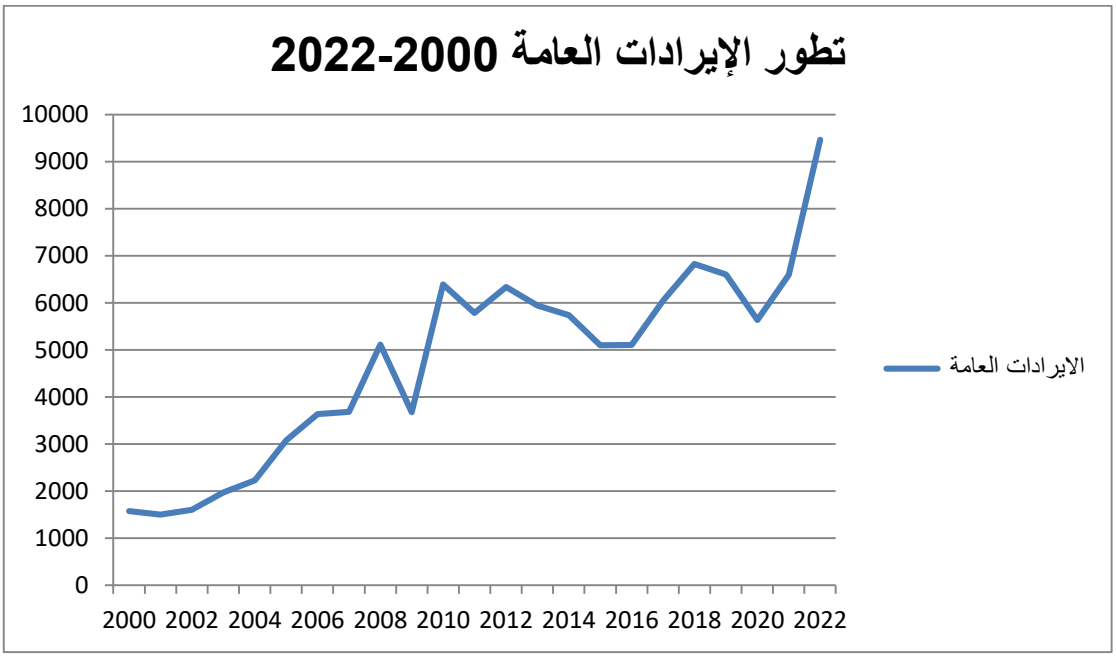

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3

يظهر الجدول تطور الإيرادات العامة في الجزائر بالمليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2022. يمكننا تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل رئيسية، مع التركيز على العوامل المؤثرة، خاصة أسعار المحروقات والسياسات الاقتصادية الكلية.

المرحلة الأولى: بداية الألفية والنمو التدريجي للإيرادات (2000 – 2004)

- **بداية مستقرة مع نمو لاحق** :بدأت الإيرادات العامة عند مستوى 1578.1مليار دج سنة 2000، وشهدت انخفاضًا طفيفًا في 2001 إلى 1505.5مليار دج .لكن سرعان ما بدأت في النمو التدريجي لتصل إلى 1974.5مليار دج سنة 2003 و 2228.7 مليار دج سنة 2004.
- **تأثير برامج الإنعاش وأسعار المحروقات** :تزامنت هذه الفترة مع إطلاق "برنامج الإنعاش الاقتصادي". النمو في الإيرادات، وإن كان متواضعًا في البداية، بدأ يعكس التحسن

التدريجي في أسعار المحروقات العالمية، والتي تشكل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة الجزائرية. السياسة المالية بدأت تستفيد من هذه الزيادة لدعم الإنفاق.

المرحلة الثانية: الطفرة الكبيرة في الإيرادات (2005 – 2008)

- **قفزة نوعية** :شهدت هذه المرحلة ارتفاعًا كبيرًا وملحوظًا في الإيرادات العامة. فمن 3082.5 مليار دج سنة 2005، واصلت الإيرادات صعودها القوي لتصل إلى ذروة بلغت 5111.0مليار دج سنة 2008.
- **العصر الذهبي لأسعار المحروقات** :كان هذا الارتفاع الاستثنائي مدفوعًا بشكل مباشر بالطفرة الكبيرة في أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية. هذه "الفوائض المالية الضخمة" التي أشار إليها النص التحليلي السابق (المتعلق بالنفقات) هي نتاج هذه المرحلة.
- **دعم السياسات التوسعية** :هذه الإيرادات المرتفعة مكنت الدولة من تبني سياسات مالية توسعية واسعة النطاق، وتمويل "البرنامج التكميلي لدعم النمو" (2009–2005) وبرامج استثمارية ضخمة ودعم الطلب الكلي.

المرحلة الثالثة: الصدمة المالية العالمية والتعافي المتقلب (2009 – 2014)

- **تأثير الأزمة العالمية** :سنة 2009، شهدت الإيرادات انخفاضًا حادًا إلى **3676.0 مليار دج**، وهو ما يعكس بوضوح تأثير الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار أسعار النفط.
- **تعافٍ قوي وسريع ثم تذبذب** :بشكل مفاجئ وقوي، قفزت الإيرادات في سنة 2010 إلى 6392.9مليار دج، وهو مستوى قياسي جديد تجاوز حتى ذروة 2008. هذا قد يعكس تعافي أسعار النفط بسرعة أو عوامل أخرى متعلقة بتحصيل الإيرادات أو تغييرات في أسعار الصرف المعتمدة للتحويل. تبع ذلك تذبذب، حيث انخفضت إلى 5790.1مليار دج في 2011، ثم ارتفعت مجددًا إلى 6339.3مليار دج في 2012، قبل أن تبدأ في اتجاه تنازلي طفيف إلى 5940.9مليار دج في 2013 و 5738.4مليار دج في 2014.

- **تمويل "البرنامج الخماسي** :"على الرغم من التقلبات، ظلت الإيرادات خلال معظم هذه الفترة عند مستويات مرتفعة نسبيًا مقارنة بالعقد الأول، مما ساعد في تمويل "البرنامج الخماسي 2010–2014". إلا أن بداية تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 بدأت تلقي بظلالها.

المرحلة الرابعة: تداعيات انخفاض أسعار النفط ومحاولات التكيف (2015 – 2021)

- **انخفاض واضح ومستمر** :أظهرت هذه الفترة تراجعًا واضحًا في الإيرادات العامة كنتيجة مباشرة لاستمرار انخفاض أسعار المحروقات. بلغت الإيرادات 5103.1 مليار دج في 2015 وظلت حول هذا المستوى في 2016 5110.1 مليار دج
- **محاولات التعافي والتقلب** : شهدت السنوات التالية بعض التعافي، حيث ارتفعت الإيرادات إلى 6047.9مليار دج في 2017 و 6826.9مليار دج في 2018. لكنها عادت للانخفاض في 2019 6601.6) مليار دج (وتأثرت بشكل كبير في 2020 بتداعيات جائحة كوفيد–19 على الطلب العالمي على الطاقة وأسعارها، لتنخفض إلى 5640.9مليار دج .ثم شهد عام 2021 انتعاشًا مع ارتفاعها إلى 6597.5 مليار دج.
- **تحديات مالية وبرامج توطيد النمو:** هذه المرحلة تزامنت مع "برنامج توطيد النمو 2015–2019". التحدي الرئيسي كان كيفية الحفاظ على استقرار المالية العامة في ظل تراجع الإيرادات الرئيسية، مما دفع نحو البحث عن تنويع مصادر الدخل (وإن كان تأثيره محدودًا على الإجمالي) وترشيد النفقات.

المرحلة الخامسة: القفزة الاستثنائية في الإيرادات (2022)

- **ارتفاع تاريخي** :شهد عام 2022 قفزة هائلة وغير مسبوقة في الإيرادات العامة لتصل إلى 9467.3مليار دج.
- **تأثير الأوضاع الجيوسياسية العالمية** :يُعزى هذا الارتفاع الاستثنائي بشكل مباشر إلى الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة (النفط والغاز) في الأسواق العالمية نتيجة للتوترات

الجيوسياسية، وخصوصًا الحرب في أوكرانيا، وزيادة الطلب مع تعافي الاقتصادات من جائحة كورونا. هذا الوضع وفر للجزائر إيرادات ضخمة بشكل غير متوقع.

يعكس تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال العقدين الماضيين اعتمادًا هيكليًا شديدًا على قطاع المحروقات .فترات الازدهار في الإيرادات (2005–2008، 2010–2012، وخصوصًا 2022) تزامنت بشكل مباشر مع ارتفاع أسعار النفط والغاز العالمية. وعلى العكس، فإن فترات انخفاض الأسعار (2009، 2014–2016، 2020) أدت إلى تراجع كبير في الإيرادات، مما وضع ضغوطًا كبيرة على الميزانية العامة وقدرة الدولة على تمويل برامجها التنموية والاجتماعية بنفس الوتيرة.

هذا الارتباط الوثيق بأسعار المحروقات يجعل الإيرادات العامة، وبالتالي السياسة المالية بشكل عام، عرضة للتقلبات الخارجية الخارجة عن السيطرة المباشرة، ويؤكد على الأهمية الاستراتيجية لجهود تنويع مصادر الدخل لتحقيق استدامة مالية أكبر على المدى الطويل. القفزة في إيرادات 2022، رغم كونها إيجابية على المدى القصير، تُعيد تسليط الضوء على هذه الطبيعة المتقلبة.

– و للمعرفة مكانة ونسب تقديرات ادوات السياسة المالية السالفة الذكر من ناتج المحلي الاجمالي الجدول التالي يلخص ذلك

جدول 4: تقديرات الإيرادات والنفقات الحكومية العامة في الجزائر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد المالي
2000	36.9%	30.5%	6.4%
2001	34.3%	30.0%	4.3%
2002	32.6%	31.0%	1.6%
2003	35.7%	30.3%	5.4%
2004	37.8%	29.9%	7.9%

2005	43.8%	31.6%	12.2%
2006	46.1%	33.0%	13.1%
2007	44.2%	35.6%	8.6%
2008	46.5%	37.9%	8.6%
2009	36.2%	43.8%	−7.6%
2010	37.5%	39.9%	−2.4%
2011	40.6%	38.5%	2.1%
2012	39.2%	40%	−0.8%
2013	35.9%	41.4%	−5.5%
2014	33.0%	43.6%	−10.6%
2015	28.1%	44.8%	−16.7%
2016	27.4%	43.1%	−15.7%
2017	30.2%	39.7%	−9.5%
2018	32.7%	40.2%	−7.5%
2019	31%	39.5%	−8.5%
2020	26.1%	39.2%	−13.1%
2021	29.4%	37%	−7.6%
2022	31.8%	40%	−8.2%

المصدر: مجمعة من قواعد بيانات صندوق النقد الدولي (IMF WEO Databases) والبنك الدولي .(World Development Indicators) و التقارير السنوية لبنك الجزائر ومن وزارة المالية الجزائرية.

الشكل رقم(3): تقديرات الإيرادات والنفقات الحكومية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4

تحليل تقديرات السياسة المالية (النفقات العامة والإيرادات العامة):

1. **فترة 2000-2008 (فترة ارتفاع أسعار النفط الأولى والبحبوحة):**

- **الرصيد المالي:** نتيجة لارتفاع الإيرادات بوتيرة أسرع من النفقات في معظم هذه الفترة، حققت الجزائر فوائض مالية كبيرة، وصلت إلى 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006. هذه الفوائض ساهمت في بناء احتياطيات صرف أجنبي كبيرة وتغذية صندوق ضبط الإيرادات.

2. **فترة 2009-2013 (الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها الأولية ومحاولة الحفاظ على الإنفاق):**

- **الرصيد المالي** :بدأ الرصيد المالي في التدهور، مسجلاً عجزاً في عام 2009 (−7.6%) ثم تقلب بين عجز طفيف وفائض طفيف حتى عام 2012، ليعود إلى تسجيل عجز متزايد في 2013.

3. **فترة 2014−2020 (انهيار أسعار النفط وتعمق الأزمة المالية):**

- **الرصيد المالي** :تعمق العجز المالي بشكل كبير وخطير، ليصل إلى مستويات قياسية (−16.7% في 2015، −15.7% في 2016، و −13.1% في 2020). هذا العجز أدى إلى استنزاف صندوق ضبط الإيرادات، والسحب الكبير من احتياطيات الصرف، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) من قبل بنك الجزائر بين 2017−2019 لتمويل الخزينة.

4. **فترة 2021−2022 (محاولات التعافي والتوجهات الجديدة):**

- **الرصيد المالي** :استمر تسجيل عجز مالي، وإن كان أقل حدة من ذروة الأزمة (حوالي −7% إلى −8% تقديرات).

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لتطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر .

نستعرض تطور معدلات التضخم في الجزائر من خلال الجدول رقم4

جدول 5: معدل التضخم السنوي في الجزائر (%)

السنة	معدل التضخم السنوي(%)
2000	0.3%
2001	4.2%
2002	1.4%
2003	%4.2
2004	%3.96
2005	%1.4
2006	2.5%
2007	%3.7
2008	4.9%
2009	5.7%
2010	3.9%
2011	4.5%
2012	8.9%
2013	%3.25
2014	2.9%
2015	4.8%
2016	6.4%
2017	5.6%
2018	4.3%
2019	%1.95

2.4%	2020
7.2%	2021
%9.27	2022

المصدر: مجمعة من قواعد بيانات صندوق النقد الدولي (IMF WEO Databases) والبنك الدولي(World Development Indicators) ، وبيانات بنك الجزائر المتوفرة .

الشكل رقم(4): معدل التضخم السنوي في الجزائر (%) خلال الفترة (2000-2022)

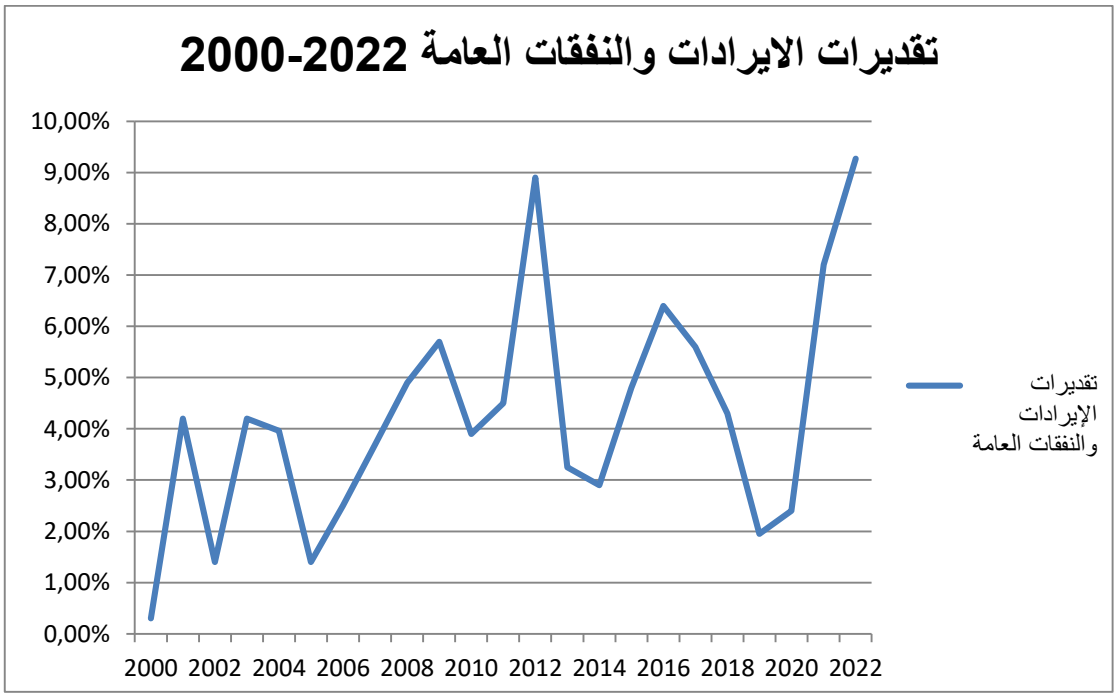

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 5

تحليل قيم معدلات التضخم:

1. **فترة 2000-2008 (استقرار نسبي مع بعض التقلبات):**

- بدأت الفترة بمعدل تضخم منخفض جداً (0.3% في 2000).
- شهدت السنوات التالية تقلبات، مع ارتفاع ملحوظ في 2001 (4.2%) و 2008 (4.9%)، ولكن بشكل عام، ظل التضخم تحت السيطرة نسبياً خلال معظم هذه الفترة التي تزامنت مع زيادة السيولة بفعل ارتفاع الإيرادات النفطية. السياسات الحكومية لدعم بعض الأسعار والوفرة النسبية للسلع المستوردة

(بفضل احتياطيات الصرف) ربما ساهمت في كبح جماح التضخم رغم الإنفاق المتزايد.

2. **فترة 2009–2014 (ارتفاع ملحوظ وتقلبات):**

- ارتفع التضخم إلى 5.7% في 2009، ثم تراجع قليلاً ليعاود الارتفاع بشكل كبير في عام 2012 مسجلاً 8.9%، وهو أعلى معدل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. هذا الارتفاع قد يكون مرتبطاً بالآثار المتأخرة للأزمة المالية العالمية، واستمرار الإنفاق الحكومي التوسعي الذي غذى الطلب، وربما بعض العوامل المتعلقة بسلاسل التوريد أو أسعار المواد الأولية المستوردة.
- انخفض التضخم مجدداً في 2013 و 2014 إلى مستويات معتدلة.

3. **فترة 2015–2018 (تصاعد الضغوط التضخمية مع الأزمة المالية):**

- مع بدء الأزمة المالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، بدأت الضغوط التضخمية في الظهور بشكل أوضح. ارتفع المعدل إلى 4.8% في 2015، ثم إلى 6.4% في 2016، وظل مرتفعاً نسبياً عند 5.6% في 2017.
- هذا الارتفاع تزامن مع تدهور قيمة الدينار الجزائري (مما رفع تكلفة الواردات)، وبدء آثار التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) الذي لجأت إليه الحكومة لتمويل عجز الميزانية اعتباراً من 2017، مما زاد من الكتلة النقدية وضغط على الأسعار.

4. **فترة 2019–2020 (هدوء نسبي قبل موجة جديدة):**

- شهد عام 2019 انخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم إلى 2.0%، واستمر منخفضاً نسبياً في 2020 (2.4%) على الرغم من بدء جائحة كوفيد–19. قد يكون هذا مرتبطاً بتوقف التمويل غير التقليدي في 2019، وربما بانكماش الطلب في بعض القطاعات بسبب الجائحة.

5. **فترة 2021–2022 (عودة قوية للتضخم):**

- شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً وحاداً في معدلات التضخم، حيث قفز إلى 7.2% في 2021 ووصل إلى حوالي 9.3% في 2022 (وهو من أعلى المعدلات خلال العقدين).
- هذا الارتفاع الكبير يعزى إلى مجموعة من العوامل المتداخلة :

- **عوامل عالمية** :اضطراب سلاسل الإمداد العالمية بعد جائحة كوفيد–19، ارتفاع أسعار الشحن البحري، والزيادة الكبيرة في أسعار المواد الأولية والغذائية في الأسواق العالمية (تفاقمت مع الحرب في أوكرانيا).
- **عوامل محلية** :استمرار الضغوط من جانب الطلب في بعض الأحيان، وتأثيرات سعر الصرف، بالإضافة إلى عوامل هيكلية داخل الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التضخم في الجزائر

تُعدّ ظاهرة التضخم في الجزائر نتاجًا لجملة من العوامل البنيوية والظرفية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. ويمكن تصنيف هذه العوامل وفق ما يلي:

أولًا: العوامل الداخلية

1. **ارتفاع الإنفاق العمومي:**
شكلت السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ مطلع الألفية عاملاً أساسياً في زيادة الطلب الكلي، خصوصًا في ظل برامج الإنفاق العمومي الضخمة المموّلة من العائدات النفطية.
2. **التمويل غير التقليدي (طباعة النقود):**
مع تراجع أسعار النفط بعد عام 2014، لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي بدءًا من سنة 2017، مما ساهم في تضخم الكتلة النقدية داخل السوق دون تغطية إنتاجية، وهو ما ضغط بشكل مباشر على الأسعار.

3. **تراجع قيمة الدينار الجزائري:**

الانخفاض التدريجي في قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية زاد من تكلفة الواردات، ما انعكس على ارتفاع أسعار العديد من السلع الاستهلاكية الأساسية.

4. **ضعف الإنتاج المحلي:**

الاعتماد الكبير على الاستيراد لتغطية الحاجيات الاستهلاكية، نتيجة محدودية الإنتاج المحلي، جعل الأسعار عرضة لتقلبات السوق الدولية وأسعار الصرف.

5. **الاحتكار وضعف المنافسة:**

في بعض القطاعات، ساهمت قلة المنافسة وتحكم مجموعات تجارية معينة في سلاسل التوزيع، في خلق زيادات غير مبررة في الأسعار.

ثانيًا: العوامل الخارجية

1. **تقلبات أسعار النفط:**

باعتبار الجزائر اقتصادًا ريعيًا يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، فإن أي انخفاض في أسعار النفط ينعكس سلبًا على مداخيل الدولة وقدرتها على الإنفاق، مما يؤدي إلى ضغوط مالية تدفع نحو حلول تضخمية.

2. **الأزمات الاقتصادية العالمية:**

مثل الأزمة المالية العالمية 2008، وجائحة كوفيد-19، والحرب الروسية–الأوكرانية، التي أثرت على سلاسل الإمداد العالمية وأسعار المواد الأولية والغذائية.

3. **ارتفاع تكاليف النقل والتوريد:**

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا كبيرًا في أسعار الشحن والنقل، مما زاد من تكلفة المنتجات المستوردة، خاصة في ظل ضعف التصنيع المحلي.

خلاصة الفصل الثاني

يُظهر هذا الفصل أن السياسة المالية في الجزائر، من حيث النفقات والإيرادات، ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بأسعار المحروقات وتقلباتها، مما أثر بشكل مباشر على الرصيد المالي للدولة. في المقابل، شهدت معدلات التضخم تقلبات، مع فترات استقرار نسبي أعقبتها فترات ارتفاع ملحوظ، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية وتراجع أسعار النفط واللجوء إلى آليات تمويل معينة، بالإضافة إلى التأثر بالصدمات العالمية. هذا الواقع يُبرز التحديات الهيكلية التي تواجه الجزائر في إدارة سياستها المالية لضبط التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

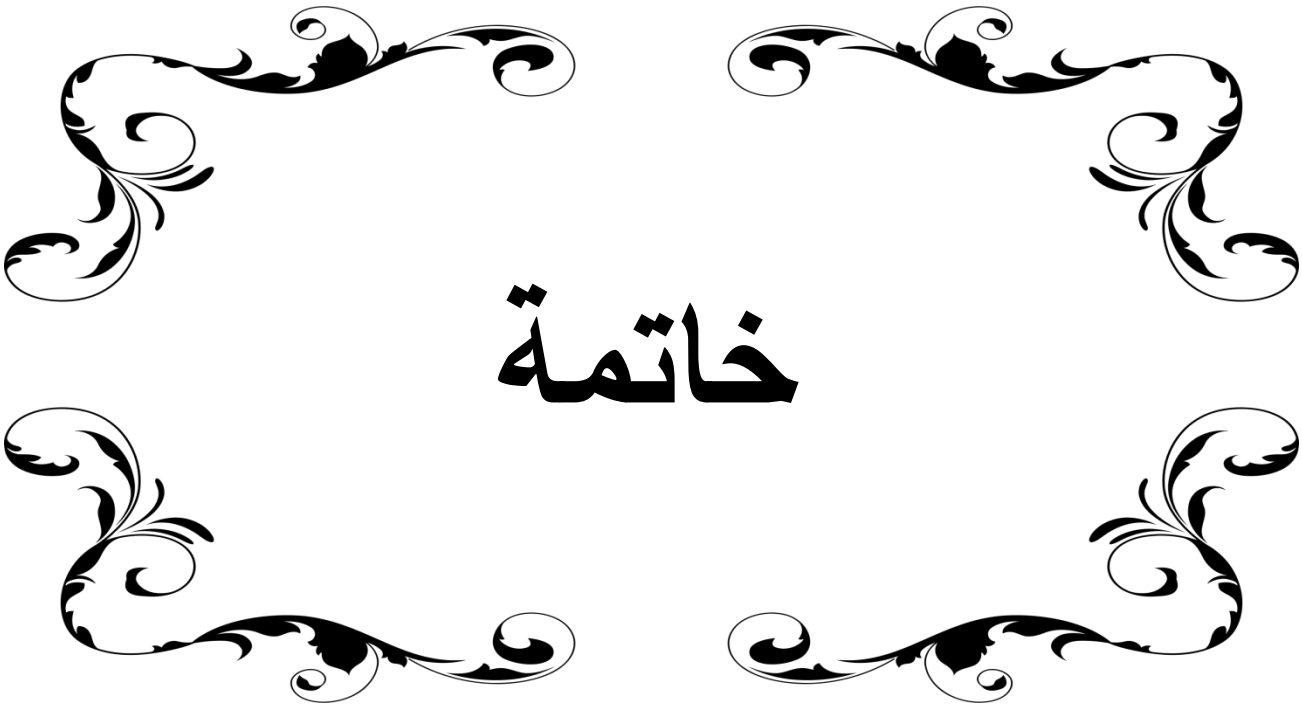

خاتمة

الخاتمة

لقد أثبتت هذه الدراسة والموسومة ب" إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000– 2022" أن التضخم في الجزائر ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل هو انعكاس لتعقيدات هيكلية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكيفية إدارة السياسة المالية .ففي سياق اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، يصبح الإنفاق العام المتزايد، خاصة في فترات تراجع أسعار النفط، عاملًا رئيسيًا في تغذية الضغوط التضخمية. وقد كشفت الدراسة عن ضعف مرونة السياسة المالية في مواجهة هذه التحديات، نتيجة للارتباط الشديد بأسعار المحروقات وعدم كفاية تنويع مصادر الإيرادات.

إن معالجة التضخم في الجزائر تتطلب نهجًا شموليًا لا يقتصر على الأدوات المالية فحسب، بل يمتد ليشمل إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، وتنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال. فبدون هذه الإصلاحات الجذرية، ستظل جهود احتواء التضخم جزئية وغير مستدامة. إن النجاح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود في الجزائر يعتمد على تبني سياسات مالية حصيفة ومستدامة، تتكامل مع سياسات نقدية واقتصادية أخرى، وتستهدف بناء اقتصاد أكثر مرونة وتنوعًا، قادرًا على امتصاص الصدمات الخارجية وتحقيق النمو الشامل الذي ينعكس إيجابًا على مستوى معيشة المواطن.

النتائج واختبار الفرضيات :

بناءً على التحليل المُقدم في هذه الدراسة، يمكن تلخيص النتائج الرئيسية فيما يلي:

- بخصوص اشكالية موضوع بحثنا يتضح من مجمل ما سبق أن أدوات السياسة المالية في الجزائر كان لها تأثير واضح، لكنه غير مستقر وغير دائم، على ظاهرة التضخم، حيث ارتبطت فعالية هذه الأدوات بمرونة السياسة المالية وتفاعلها مع تقلبات أسعار النفط، التي تُعد مصدرًا رئيسيًا للإيرادات. فالاعتماد المفرط على الإنفاق العام الممول من الجباية البترولية أدى إلى تعميق الضغوط التضخمية في فترات الانكماش، في حين كان لترشيد الإنفاق بعض الأثر في احتوائها، لكن غياب إصلاحات هيكلية قلّل من فعالية هذه السياسات.

- **الفرضية الأولى** " تساهم أدوات السياسة المالية في الجزائر بشكل فعال في ضبط مستويات التضخم". توصلنا الى ان أدوات السياسة المالية لعبت دورًا، لكن فعاليتها كانت محدودة وغير مستدامة بسبب الهيكل الريعي للاقتصاد، وضعف تنوع مصادر التمويل، إضافة إلى تأخر تطبيق إصلاحات اقتصادية موازية. وهذا مايثبت صحة فرضيتنا.
- **الفرضية الثانية** "يؤدي التوسع في الإنفاق العام في الجزائر إلى زيادة الضغوط التضخمية، بينما يساهم ترشيد الإنفاق أو تقليصه في كبح جماح التضخم"، حيث توصلنا في الفترات التي شهدت توسّعًا كبيرًا في الإنفاق، خصوصًا خلال انخفاض أسعار النفط، رافقها ارتفاع في معدلات التضخم، والعكس صحيح في فترات التقشف أو ضبط الميزانية". وهوما يثبت صحة فرضيتنا بشكل عام.
- **الفرضية الثالثة** "تؤثر الإيرادات العامة، وخاصة الجباية البترولية، بشكل غير مباشر على التضخم من خلال تمويلها للإنفاق العام، كما أن تنويع مصادر الإيرادات يُعزز قدرة السياسة المالية على ضبط التضخم". فقد كشفت الدراسة عن دور الجباية البترولية كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق، ما جعل السياسة المالية رهينة للتقلبات النفطية، وأضعف قدرتها على التحكم في التضخم. وبالتالي، فإن تنويع الإيرادات يمثل شرطًا أساسيًا لتفعيل دور السياسة المالية في الضبط الإقتصادي. وهو مايثبت صحة فرضيتنا بشكل تام.
- كما تظهر النتائج أن السياسة المالية في الجزائر سواء من حيث الإنفاق العام أو الإيرادات تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار المحروقات. هذا الارتباط الوثيق يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، مما ينعكس على القدرة على ضبط التضخم.
- تبين أن التوسع في الإنفاق العام خاصة عند تراجع أسعار النفط واللجوء إلى آليات تمويل غير تقليدية يُسهم بشكل مباشر في زيادة الضغوط التضخمية في الجزائر. هذا يؤكد على أن زيادة الإنفاق دون وجود إنتاج حقيقي موازٍ يُغذي التضخم.

- أظهرت الدراسة أن الإعتماد الكبير على الإيرادات النفطية يحد من مرونة السياسة المالية في مواجهة التضخم. إن عدم تنويع مصادر الإيرادات يجعل الدولة أقل قدرة على امتصاص الصدمات وتقليل الإنفاق التضخمي.
- شهدت الجزائر تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم تتزامن مع فترات التوسع في الإنفاق العام وفترات تراجع أسعار النفط مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين إدارة السياسة المالية وظاهرة التضخم.
- تعاني الجزائر من تحديات هيكلية تؤثر على فعالية السياسة المالية في مكافحة التضخم، مثل ضعف التنويع الاقتصادي وقيود الإنتاج مما يجعل الأدوات المالية وحدها غير كافية للسيطرة الكاملة على الظاهرة.

التوصيات:

لتعزيز فعالية السياسة المالية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر، تُقدم الدراسة التوصيات التالية:

- يجب على الحكومة الجزائرية تسريع وتيرة تنويع مصادر الإيرادات بعيدًا عن المحروقات من خلال تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة وتوسيع القاعدة الضريبية لتقليل الاعتماد على الجباية البترولية.
- ينبغي تبني سياسة صارمة لترشيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تُسهم في زيادة العرض الكلي، بدلًا من الإنفاق الاستهلاكي الذي يُغذي التضخم.
- يجب أن يكون هناك تنسيق أكبر بين السياسة المالية والسياسة النقدية، بحيث تدعم السياسة النقدية جهود السياسة المالية في مكافحة التضخم من خلال أدواتها الخاصة (مثل أسعار الفائدة والاحتياطي الإلزامي).
- لزيادة فعالية السياسات الإقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية، من الضروري تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة وتحسين الحوكمة لضمان كفاءة إستخدام الموارد والحد من الهدر والفساد.

- يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات لدعم الإنتاج المحلي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، لتقليل الإعتماد على الواردات وبالتالي تخفيف الضغط التضخمي المستورد.
- من المهم وضع استراتيجية مالية واضحة وطويلة الأجل، تتجاوز الإعتماد على تقلبات أسعار النفط، وتستهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي ومكافحة التضخم بشكل مستدام.

آفاق الدراسة :

من المواضيع التي نقترح معالجتها في المستقبل مايلي:

- أثر تنويع مصادر الإيرادات على استقرار الإقتصاد وتقليص التضخم.
- دور التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في مواجهة التضخم.
- تحليل أثر الإنفاق الإستثماري مقابل الإستهلاكي على معدلات التضخم.
- دراسة العلاقة بين جودة التسيير المالي وكفاءة التحكم في الأسعار.
- مدى تأثر الجزائر بالتضخم الناتج عن الواردات وسبل تقليصه.
- مقارنة سياسات ضبط التضخم في الجزائر بدول نفطية مشابهة.
- دور الدعم الحكومي في تغذية و تخفيف الضغوط التضخمية.

وفي الأخير نأمل أننا قد وفقنا في معالجة دراستنا وأن تكون نقطة إنطلاق لبحوث ودراسات أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. رشاد العصار، رياض الحلبي، *النقود والبنوك*، دار صفاء، عمان، 2000.
2. غازي حسن عناية، *التضخم المالي*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
3. عبد العزيز فهمي هيكل، *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية*، دار النهضة العربية، 1988.
4. مايكل ابدجمان، *الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة*، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ترجمة محمد إبراهيم عصفور.
5. أحمد عبد السميع علام، *المالية العامة*، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2012.
6. محمد خصاونة، *المالية العامة: النظرية والتطبيق*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
7. سوزي عدلي ناشد، *المالية العامة: النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة*، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003.
8. محمد طاقة وهدى العزاوي، *اقتصاديات المالية العامة*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
9. رانيا محمود عمارة، *المالية العامة: الإيرادات العامة*، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2015.
10. لحسن دردوري ولقليطي الأخضر، *أساسيات المالية العامة*، دار حُمِيثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.
11. حميد عبد الله الحرتسي، *تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي*، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

12. حسن محمد القاضي، *الإدارة المالية العامة*، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

13. عبد المنعم فوزي، *المالية العامة والسياسة المالية*، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

14. محمد شاكر عصفور، *أصول الموازنة العامة*، الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

15. محمد البنا، *اقتصاديات المالية العامة*، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

16. طلاب انتساب جامعة أم القرى، *مذكرة السياسات المالية*، مكة المكرمة، 1438هـ / 2016م.

الأطروحات دكتوراه :

17. لفضل سليمة، التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021.

18. سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2017.

19. تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2014.

الرسائل ماجستير:

20. عبد الجليل شليق، *استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة 1990-2009*، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2012.

مذكرات الماستر:

21. بوشحدان محمد الصديق، شعلال منير، أثر التضخم على الهيكل التمويلي في المؤسسة دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، 2021.

22. بن عطار زيرة، ثامر كريمة، السياسات المالية ودورها في ضبط التضخم حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017.

المقالات:

23. حكيمة بن علي، *دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016*، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 2، 2020.

24. حميد فرج الأعظمي، *الآثار الاقتصادية لرسالة التدبير لإيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي*، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، بيت الحكمة، بغداد، 2000.

25. كمال البصري، *التضخم وأزمة الوقود عام 2006 م*، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم، بغداد، 2006.

26. صاري زعيتري وآخرون، *أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية 1990-2017*، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 2، 2020.

27. صالح صالحي، *أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية*، مداخلة في ندوة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

28. بلعزوز بن علي، *محاضرات في النظريات والسياسة النقدية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

29. خضر عباس عطوان، د. إسراء علاء الدين نوري، السياسة العامة الاقتصادية في العراق: دراسة حالة سياسة استهداف التضخم، المجلة السياسية والدولية.

المراجع باللغات الأجنبية:

30. Foluso A. Akinsola and Nicholas M. Odhiambo, *Inflation and Economic Growth: A Review of the International Literature*, Comparative Economic Research, Vol. 20(3), 2017, Sciendo.

31. Philip A. Klein, *The Management of Market-Oriented Economics: A Comparative Perspective*, Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, 1973.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): دسوالي عمار المولود بتاريخ: 1998/11/25 بعين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (ر.س) رقم: 205940201

الصادرة بتاريخ 2020/07/21 عن بوسعادة

المسجل (ة) بالسنة ثانية ماستر شعبة: الاقتصاد تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

خلال السنة الجامعية: 2025/2024

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000/2022

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 2025/06/29

2025 جويلية 01

التوقيع والبصمة

المصادقة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
دسوالي عمار
2025 جويلية 01